بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الهداية امر من لدنه وكل شئ يعود اليه دليل على ما لهم
علينا سوابغ النعم ولواحق الهم السناء فعابق المكرم
وفقايقها والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا
على محمد فحد درجات العلو اليه وفاتم فص الرسالة واله
الواصلين واصحابه الكاملين وبعد يقول الفقير المعتصم
بلطفه الابدي حسين ابن معين الدين الميبذي اصلح الله
حالها ونور بالهدى مآلها لما رأيت كمال عين الاعيان وهو بديع
الانسان بالارتقا الى اعلام الفطنة والاهتداء الى اقسام
الحكمة اذ هي بصير الناظرة وحقايق الاشياء البصيرة ومن
لدنت للحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا فتشرت عن ساقي للجد فحصلها
باحثا عن اجمالها وتفصيلها اقتدالها من جمع كثير من العلماء
وجم غفير من الحكماء ابدالله جلالتهم وخلد ظلالهم ورسمت
في ايام التحصيل على الكثير كتبها ارقاما كثيرة تفيد للناظرين فيه

فيه بصيرة ومنه الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل
ابشر الملة والدين مفضل ابن عمر الابهري فالسنين متى بغض اجوانه
المترددين الى المستفيدين بقرائته لديك اني اجعل لها من الارقام
المغلقة بها شرحا وابين ما يليق للطرح منها بعد
وجوهها وقد كنت متعذرا بشراكم العوايق واقفواج حولها
وتلاطم العلايق وامواج غدرها فكروا الناس وزووا
عن الانباس وقفت على ما وافق مسواهم وطابق مرامهم
والمرجو من الطالبين لطريق الرشاد والشاربين لبرحيق
السداد ان ينظروا فيه بعين الغفلة والوداد ويعرضوه
التعرض بالجد والعناد فعسى ابرئ ان الانشاب ساق
السهو والنسيان على انه لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل
باب وهذا اول ما صنفته فاغتفروا ان الشباب ومنه
الاستعانة لفتح ابواب الهداية وعليه التوكل في النهاية
والنهاية اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات
على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وذلك
الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا
كالصلوة والصوم او لا فالعلم باحوال الاول من حيث يتوقف
عليه صلاح المعاش

مباحث الاجسام الطبيعية هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية
لان الجسم الطبيعي موضوع فالعلم واحد فاوجه اولوية ما ذكرت
ما قول لانا ان العلم واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو
الجسم الطبيعي من حيث يتعدد الحركة والسكون لا مطلقا فليست
مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية
بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك
الحيثية وان سلمناه فلا شك ان مقصود المصنف بها ان
القسم الثاني من الحكمة الطبيعية اذا امكن حمل كلامه
على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يكون
اليه وايضا يجب حمل الالهيات فيما ياتي من النظم قوله الفن
الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فكذا في
الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى ليطابق النظيرات وذكروا
ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام فالاولى ان يقال
فيه نظر لانهم ان ارادوا بالقابل بالذات فلا يصدق هذا
التعريف على شيء لان القابل بالذات للانقسام هو الجزء
الثالث بمحضر من الجسم التعليمي اي الكم القائم بالجسم الطبيعي السار في
الكم وعروضه للجسم وباقي الاجزاء لوسطه والثاني خاصة فيه
الجزء الثالث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل
لا بتبر القسمة الفعلية عند هم والمقصود هنا هو الفعلي
وبذا خصصه بعض الاجسام كما سيجيء

ط وهو بمنزلة الوحدة والكثرة والاتصال والانفصال
يتعلق الاتصال

من اثبات ان الصورة مغايرة للهيولى كما ان البياض
مغاير للجسم والا لجرى ما ذكره من ان الصورة وحدها
الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لم
ان يكون الجسم حالا في العرض القائم به لان الجسم والمحل لا تغاير
ذلك العرض بالتغير بالعرض ويمكن ان يجاب بان حلول
العرض في شيء يقتضي ان يكون الاول اتم نعتا للثاني وحلول
الجوهر في شيء يقتضي ان يكون جميع التعلقات الثابتة
للاول بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس بهذا
الاتصاف العرض بجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناشئ
من تشكل الجسمين واعلم ان ما ذكرناه هو مذهب المتأخرين
كارسطو والشيخين ابي نصر وابي علي واما الاشراقيون
كما علا طوق والشيخ المقتول فقد ذهبوا الى ان الجوهر الواحد
المتصل في حد ذاته قائم بذاته غير حال في شيء اخر لكونه مخترعا
بذاته وهو الجسم المطلق الذي عندهم جوهر بسيط لا تركيب
فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال
مع بقاء حده الحالين في ذاته وهو من حيث جوهريته وذاته
يسمى جسما ومن حيث قبوله الصورة النوعية التي للانواع

اي لا ينفع

استثناء من قوله ولا يجدي

اي بعض المحققين في ضمن كلامهم السابق والآن قولهم فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده يستلزم ان يكون الصورة الشخصية واسطة في اتصاف الهيولى بالوحدة والتعدد حكمه

قوله ابي نصر او الفارابي

الجسم مركب من جزئين

النبذ دونا وصحيحا اقوال ارسطو ومن تبعه لانهما مجتهدان في المذهب لا رع

الذي قول وصحيح اقوال افلاطون ومن تبعه وهولين مجتهد في المذهب لا رع

لانواع الجسم حتى جسمية واذا ثبت انه ذكر للجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لم تكن والاول محال والا لكان حلولها في المحل لان الغني بذاته عن الشيء محال حلولا فيه فتعين افتقارها الذاتي الى المحل فنقول لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الافتقار الذاتي لاحتمال ان لا يكون الشيء غنيا لذاته عن المحل والمحتاج حالة ذاته اليه بل بعوض كل منهما كونه عن علة قال شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن فحتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغني عن المحل في حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم الاحتياج الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون الشيء علة للاحتياج ولا لعدمه وان اراد به ما لا يكون ذاته علة للاحتياج الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه اولا فالملازم ممنوع

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان ما ذكرتم من انه يدل على ان الجسم الذي يعرض له الاتصال بالفعل مركب من الهيولى والصورة وانا نجد بعض الاجسام كالملك لا يعرض له الاتصال بالفعل فكيف كانت او غيرها

فيلزم من انتفاء احدهما انتفاء الاخر

الطبيعة مع النظر عن الامور الخارجية فيها انها ان يكون وجودها بالفعل او لا فان كان الاول فهي غنية عنه بحسب ذاتها والا فتحتاج اليه بحسب ذاتها

حلولا

في الحالتين عم

بقاءه بياده

الاتصال في الفاصل

لا يكون فيها جوهر

اصلا فتأمل

بين الجسمية المخالفة للمفارق والحصار ما به المخالف بين
الجسمية في تلك الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب
الخارج ممنوع لا بدله من دليل وقد يقال هب ان الصورة
الجسمية نوعية لكن لا نم وجوب تساوي افرادها في الماهية
الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة الى المادة لذاتها
وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها لشخصها فان الطبيعة
النوعية تختلفة بالتشخص كما ان الطبيعة الجنسية تختلفة
بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب
اختلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية
بحسب اختلاف التشخصات ويجاب بانا نعلم بالضرورة
ان الماهية لا المادة ليس من مادية هذه الجسمية وتلك الجسمية
وهذه الجسمية انما هي طبيعة جسمية وهذه بانها فلما لم يكن
للمادية دخل في الماهية لا المادة كانت الماهية لا
تقتضيها الا لذاتها فتامل فصل في ان الصورة الجسمية لا توجد
عن الهيولى لا يخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق
متحدان بالمآل لانا لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى
فاما ان يكون مشاهية او غير مشاهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام

ع هذا يحتمل ان يكون منعا على قوله وهذا الحكم
ع نعم) موقوف اه اي لانم انه موقوف فقط
بل على وجوب تساوي الافراد

ط اي على كون الصورة الجسمية ماهية نوعية
ع اي كونها كذلك
قوله اذا خالفت الخ قد تقدم لها تفصيل لها وقوله فيما سياتي وكل ما كان
التقدير بكذا ان مخالفة الجسميات بالنوعيات دون الفصول وكل ما
كان كذلك فالصورة نوعية لا جنسية ولا عرضية اما الكبرى فظاهر
واما الصغرى فلان الجسمية اذا خالفت اياها
ص اي انضمت
عه اي الطبيعة الفلكية
قوله بجملة الخ لعل هذا كلام الشيخ هناك اورده الشارح ههنا ايضا وان كان لا يخفى ما فيه من المناسبة وخفاء لا يخفى
ط اي على حلول الصورة في المحل على تقدير الفرض الذاتي لا حلولها ان يكون
ع غير الصورة علة للاحتياج فكل قسم من الهيولى والصورة هذا الحكم
موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية اذ
يحتمل ان يكون جنسا او عرضا عاما ويجوز اختلاف مقتضاها
في افرادها واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك بانا الجسمية اذا
خالفت جسمية اخرى كان ذلك لامر اخص هذه حارة وذلك
باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية
لا غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من الخارج فان الجسمية
امر موجود في الجسم الخارج والطبيعة الفلكية مثلا
موجود اخر فقد افتراق هذه الطبيعة في الخارج لا الطبيعة
الجسمية المشاركة عنهما في الوجود فخلاف المقدار خلافا بينا
ام متهم لا توجد في الخارج ما لم تتنوع بفصول ذاتية بان يكون
خطا او سطحا مثلا وكل واحد اختلافه بالخارجيات دون
الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون جسمية
الفلك المنضمة في الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة للجسمية
الجسمية العناصر المنضمة في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون
مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين

ع وهو تتمة الخ
ط اي الجسم المركب من الهيولى والصورة فان الصورة بذاتها محتاجة الى الهيولى
فقد تبين ان الصورة الجسمية لا توجد في الهيولى فلا حاجة الى هذا الفصل
اللهم الا ان يجاب ان مراده بهذا الفصل الزيادة الاخطار

والامتداد والتشكل والمقدار والهوية والجسم التعليمي
كلها اعراض بمعنى واحد في اصطلاح العلماء

اي المراد

اراد بها الابعاد من بعد كلها متناهية والا لامكن ان
يخرج من مبدإ واحد امتدادان على شيء واحد كما فيما
سيأتي وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية
لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين
هف اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لانسلم انه يلزم
وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان
يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك
بعد زايد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد
معين متناه الا بقدر متناه والزايد على المتناهي بقدر
متناه لابد ان يكون متناهيا وبهذا القدر يقبل الزيادة
الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتب النظام الغير المتناهي
عدد متناه لا يزيد على ما قبله مرتبة اولى الا بواحد وقبل ان يشتبه
وفرضت الاتساع بقدر الامتداد فيلزم المحذور المذكور
بين حاصرين لهما وما هما لا سترة وفيه نظر اذ لا يلزم
من فرض امرين متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه
في وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل به عدم
تناهيهما في الخط الواصل انما يصير بين نقطتين منهما

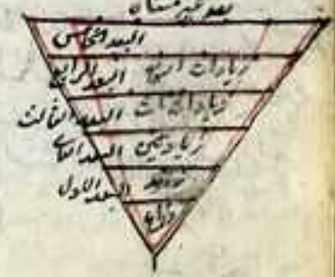
بعد غير متناه
البعد الخامس
زيادات امكنة البعد الرابع
زيادات امكنة البعد الثالث
زيادات امكنة البعد الثاني
البعد الاول
نقطة

لانه يلزم من حصول المتناهي في نفي حصول غير المتناهي في الصناعة تأمل

كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية
مجموعاً موجوداً وحصوله في الصناع يبعد وفيه بحث
لانه ان اريد بالمجموع المتناهي فيسلم ان كل مجموع متناه
فهو في بعد لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية
في بعد وان اريد به مطلق المجموع سواء كان متناهياً او
غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد والثاني انه لا قائل
في وضع تساوي الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات
الغير المتناهية غير متناه سواء كانت تلك الزيادات
متساوية او متناقصة او متزايدة لان الزيادات
مقدارية وكلما تزداد يزيد المقدار فلو ازددت
الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه بالضرورة
وقد يقع التزايد على سبيل التناقص لا يعتد او لا يجب
ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية
غير متناه لانا لو فرضنا خطاً بقدر شبر وجعل البعد
الاصل نصفه ثم ننصف النصف الباقي ونزيد على البعد
الاصل حتى يكون بعداً اولاً ثم ننصف نصف النصف ونزيد
على البعد الاول ويصير بعداً ثانياً وهكذا الى ان ننصف الباقي

ولانه لا ينافي حصول الزائد ولكونه اقرب الى الفهم والضبط
اذ له حد معين

الباقي الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى
ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات
شبراً واحداً بل انقص منه واما اذا كان التزايد على سبيل
التساوي او التزايد فهو يفيد المطلوب وانما اقتصر
على الاول لان المتن في التزايد فاذا علم حصول المطلوب
من اعتبار المثل علم حصوله من اعتبار التزايد بالطريق الاولى
بدون العكس وفيه بحث لان الخط وان كان قابلاً للقسمة
الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل محال ولو فرضنا
خروج جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات
الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد
بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية
يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصوراً بين
حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها
لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود
فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد الواحد او الحدود اي الحدين او الكثير بالمقدار
اي بالجسم التعليمي او السطح فان اطراف الخطوط اعني النقط

ولا يكون الخط شكلا

## اشارة الى الفرق بين الزاوية والشكل

لا يتصور احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة هو الاحاطة
التامة لنحو الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة
للمقدار من حيث انه يحيط به حد واحد او اكثر احاطة غير
تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا احاطت به خطوط ثلثة
مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة كانت
الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر
منها خطان مثلا فيلاقيان على نقطة منه كانت الهيئة العارضة
له بهذا الاعتبار هي الزاوية هذا ما اشتهر بينهم ويلزم
منه ان لا يكون محيط الكرة وامثاله شكلا والانسب ان
يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة
سواء كانت احاطة بمقداريته او احاطته بمقدار الشكل
ذلك مثل محيط الدائرة وامثاله ايضا فلا وجه لتخصيص
الشكل بالسطح والجسم التعليمي وقد يقال انما يلزم تشكل
الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت
ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي من
جهة الطول فقط لم يكن خروج خطين من نقطة واحدة
متفرجين بقدر الاستعداد الى غير النهاية ضرورة توقف

ويتفرع على ان ... الى الغير القرية

ثم البرهان التسلسلي ... وهو قول المص فيما سبق ولا يلزمان يجتمع

او استعداد الى غير النهاية

توقف انفرادها كذلك على اللاتناهي في الوضع والقول
لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهية
ولو في جهة لها هيئة مخصوصة من جهة ذلك التناهي
فنقل الكلام الى تلك الهيئة فذلك الشكل اما ان يكون
للجسمية اي للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي هي
وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل
واحد او بسبب لازم للجسمية وهو محال لما مر او بسبب
عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله اي
العارض او الشكل فامكن ان يتشكل الصورة الجسمية
بشكل اخر فتكون قابلة للانفصال فقد يقال لا نم ان تشكل
الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر الشمعي اذا تغير
تغير شكله من غير فصل واجيب بانه ان لم يكن هناك
انفصال فلا بد من انفعال وهو من لواحق المادة
وتوضيحه على ما ذكره ان الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز
ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا فلو كان الجسم يفعل
باحدهما وينفعل بالاخر والاعراض الانفعالية تابعة
للمادة والفعلية للصورة وهذا منقوض اه

ثم ابطال القسم الاول

وفيه مع قطع النظر عن اللازم والعارض
لتحسين المقابلة وقال قدس سره في
حواشي شرح حكمة العين
الصورة الجسمية فلا بد ان يكون له
مدخل

فالاخصر ان يقول اما ان يكون
للجسمية او للازمها وهو
محال والا لكانت اه

تفريع لقوله والا لامكن

هذا الجواب على تغيير الدليل بانه ان
لم يكن في هذا التشكل المتغير انفعال
فلا بد من الانفعال حاصل وهو عدم تجرد الصورة عن
الهيولى

وهو الطبع بالهيولى
الانفعال

قوله والممتنع بالغير ههنا هو لحوق الصورة والممتنع بالذات ههنا هو عدم الحصول في حيز من الاحياز
او حصوله في جميع الاحياز او حصوله في بعض دون بعض فحاصله ان لحوق الصورة يمكن ان يستلزم
هذا المحال كونه محالا

يعني لا شيء من الممكن بالذات يلزم منه محال كل ما يلزم منه محال
لا يكون ممكنا بل ممتنعا فعروض الصورة اياها ممتنع
لانه مستلزم للمحال

وحاصل الاعتراض يمكن لحوق الصورة الى الهيولى
ممكنا بالذات وممتنعا بالغير والممتنع بالغير يمكن
ان يستلزم الممتنع بالذات فيجوز
ان يكون ما نحن فيه من هذا
القبيل ممتنعا بالذات من
حيث انه متعلق به على سبيل
فلا يلزم ان يفعل فيلزم ذلك المحال

ولان الهيولى حاملة للصورة

قطع النظر عن الامور الخارجية يعني ها
وهو عدم الحصول في حيز اصلا

والا لانقسم الخطوط الخ لانه يتلاقى منه احدهما غير ما يلاقي
الاخر وهو ج واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت
سطحا فاذا انتهى اليه الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب
وكل واحد منهما باطل اما مسئلة الخطوط واما انه لا يجوز ان
يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى
والصورة وكل مركب واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت
غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية وصارت
ذات وضع بالصورة فاما ان لا تحفظ لها حيزا اصلا او
تحفظ في جميع الاحياز او في بعض دون بعض قيل عليه
بجوز ان لا تقترن بها الصورة ابدا او اجيب بانها بالنظر الى
الذات انما لم تقبل الصورة لم تكن من الهيولى من القارات
ولها فيها فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها و
الممكن ما لا يلزم منه محال لكن عروض الصورة لها يستلزم
للمحال لان الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات
كما ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع
لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات
من حيث انه ممتنع بها استلزام عدم العقل الاول عدم

عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم
ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع بالغير كما استلزام عدم العقل
الاول عدم الواجب من حيث انه ممتنع بوجوب الواجب
واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن ذاته عن الامور الخارجة
فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا
كذلك لان الهيولى بالقوة اذا نظر اليها قد انها من غير نظر
الى الخارج وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه المحال وقد اجاب
ايضا بان الكلام انما هو في الاجسام بعد ما كانت مقترنة بالصورة
واصل الفطرة غير منفكة عنها كما هو الآن او كانت في اصل
الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول والثاني محالان
بالبديهة والثالث ايضا محال لانا نحصل لها في كل واحد
من الاحياز لكن لانا لا نسلم على ذلك التقدير نسبتها الى
جميع الاحياز في التوهم وكذلك نسبة الصورة الجسمية
فانها تقتضي حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض
الاحياز دون بعض يلزم التخصيص بلا مرجح وهو محال قيل
يجوز ان يقتضي الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية
على ما سنذكر فلا يلزم التخصيص بلا مرجح واجيب بان

الجسم المطلق يقتضي حيزا مطلقا والجسم النوعي يقتضي نوع الاحياز والحيز الطبيعي هو ما
يكون للصورة النوعية من حيث هي خارجا عن مقتضائه فاندفع ما قيل ان الصورة النوعية خارجة
عن الصورة الجسمية والهيولى فاذا قطع عن الخارج يكون المخصص الصورة النوعية

حمال الدين

الاحياز او في
لها في جميع
حصولها في حيز اصلا او
بعض الاحياز دون بعض
وهو عدم حصولها
الان الهيولى المتصفة
الجسم الحالة فيها
جسم وكل جسم متحيز
ولا يمكن ان يكون جسم
في زمان في مكانين
او اكثر
مواضع

اي تقديس تجرد الهيولى عن الصورة
واقترانها بالصورة
على ان الهيولى قابلة لا فاعلة

المجيب شارح المواقف

بدون الباء المشوبة بهم

اي مكانا مجردا عن الاجزاء المتعددة فالاولى ان يقال مكانا فقط لان المكان يدرج
اثبات المادة وبوجوده تولد الجسم اجزاء دون جزء لبابة عبد الرحيم

من جانب الشمال

صورة شخصية

واحدة

اي عنصر عظيم منطبق على المكان الكلي والمكان الكلي منها كالطلاقة على الكلي
فيما قيل تأمل عبد الرحيم

من جانب المغرب
اعني صاحب الشمال

الصورة النوعية وان ثبتت مكانا قابلا لكن نسبتها الى الجميع
اجزائه فلا تقتضي مخصصة للهيولى بجزء معين منها وكل
ان تقدر ان يقوم بتمام الهيولى صورة اخرى او حالة
من الاعراض يتعين لها بعضا جزء المكان الكلي والا فقد يكون
الهيولى المجردة قبول عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص بالغير
الصورة النوعية وقد يجاب بان الصورة اذا حصلت
في بعض الاجزاء فلا بد ان يكون تخصص كل من اجزائها
بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي
ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السواء فتخصيص الاجزاء ايا ما كان
مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد
ان يقال ان الهيولى المقارنة بالصورة المتصلة متصلة
فيكون اجزاؤها متوهمة لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا
وقد جاز ان يكون لها كالة مخصصة للهيولى بوضع معين
ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بانا نرى انه اذا
انقلب هواء او على العكس صار المنقلب اولى بموضع من
اجزاء الحيز الطبيعي للمنقلب اليه مع تساوي نسبتها الى جميع
الاجزاء لان الوضع السابق غير مرجح بلا مرجح اذ اذا انقلب

فليكن الهيولى بعد مقارنة
الصورة اولى بحيز مع تساوي نسبتها

اذا انقلب جزء ماء هواء فانه يكون قبل الانقلاب في الموضع
الطبيعي للماء وانتقل الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع
فالترتيب مرجح للحصول فيه وان يكون قبل الانقلاب في موضع
الهواء غير مستوفى فيه بعده طبعا فالحصول في ذلك الموضع
مرجح ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى التي لا وضع لها اصلا

فصل في اثبات الصورة النوعية وهي التي تختلف
بها الاجسام كلية انواعا اعلم ان كل واحد من الاجسام
الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص
بعض الاجسام ببعض الاحياز اما باقتضاء المتكون
عند حصوله فيه والمكان عدم محض عندهم وعند البعض
بل لسائر آثاره ليس لامر خارج عن الجسم بالصورة ولا
للهيولى لانها قابلة فلا يكون فاعلة كما يأتي وايضا الهيولى
العناصر مشتركة في الانقلاب بعضها بعضا فلا يكون مبدأ
الامور مختلفة فيها اما ان يكون للجسمية العامة اي الصورة
الجسمية المشتركة في جميع الاجسام او لصورة اخرى
لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك
فتعين الثاني وهو المطلوب لا يخفى عليك انه لا بد في اختصاص

فيه بان المرجح لا يجب ان يكون لامرا واحدا او حالة واحدة بل قد
يكون امورا متكثرة متعاقبة كل منها حالة واحدة او حالات متكثرة متعاقبة فيكون الامر مرجحة
كانت مرجحة لي بعده فيكون الامر مرجحة عبد الرحيم

اذ لا حصول للماء بعد انقلابه جزء
ما يكون حصوله للحصول الماء الخبر
اللاحق

للحصول
الوضع قبل الانقلاب مرجح
فيه بعده تأمل

للجزء المعين

فحوله ليس للامر خارج عن الجسم بالصورة فانا نعلم ان الجسم
عن الارض تنقلا وحدة الهواء وقد يقال ليس الامر خارج
عنها بل ذاتها وطبيعتها اذ اختصاص كل منها بحيز
بل ذاتها وطبيعتها اذ يكون في حقيقة الصورة النوعية
المقدار وهو الحق بالصورة النوعية

كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة فاعلية لأن القابل يصور
الهيولى فلا يتقدم بوجوب وجودها الفائض عن العلة
المفارقة على الشكل فوجوده وجودها مع الشكل ان لم يتوقف
عليه او به ان توقف عليه اقول فيه نظر لانه لا يلزم من توقف
يكون الصورة علة فاعلية او قابلية للشكل بق العلية مطلقا
لجواز ان يكون شرطا فلا يلزم بق تقدمها على الشكل وايضا
ما بيناه فيما سبق هو ان الصورة لو كانت مخصصة للشكل
المعين بالعلة الفاعلية لزم ان يشاركه المذكور لان الواحد لا
علة فاعلية له لزم ذلك بل هو خلاف الواقع وقد يقال
الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد او الحدود
بالمقدار وذلك البتة متأخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود
وهو متأخر عن وجود المقدار الذي هو المحدود وهو متأخر
عن الجسم المتأخر عن الصورة لوجوب تأخر الكل عن الجزء
فاذن الشكل متأخر عن الصورة بمراتب فكيف يقال
انها مع الشكل او متأخرة عنه واجاب المحقق الطوسي بان
هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن
الصورة المتشخصة والذي يترتب عليه عدم تأخر الشكل عن الصورة

عن الصورة المتشخصة لانها جزء متشخصها الى الشاهي و
الشكل ولا يبعد ان يحتاج الى الصورة متشخصة الى ما يتأخر عن
ماهيته كالجسم فانه يحتاج في تشخصه الى الاين والوضع المتأخرين
عنه فان الشاهي والشكل غير متأخرين عن الصورة المتشخصة
من حيث هي متشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا او يحمل
والاسب ان يقول لان الصورة متأخرة عن الشكل قطعا
وللقائل ان يقول احتياج الصورة في تشخصها الى ما هو غير
متقدم عليه انما يكون الى ما يزال التشخص به والا ليس
كذلك فان الشهية المتشخصة المعينة ماهيته مع تبدل الافراد
او آد الشاهي والشكل عليها وان كان الى الكلي فذلك باطل
قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انتفاء الشكل الكلي مثلا
الى الصورة لا يفيد تشخصها والشكل لا يوجد قبل الهيولى
فهي متقدمة عليه او معه فلو كانت الصورة علة لوجود
الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى
متقدمة على الشكل بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية
فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم
على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما هو الشيء متقدم عليه

ويكون الجواب انا نختار ان احتياج الصورة
في تشخصها الى ما يتأخر عنه مطلق الشاهي والشكل
من حيث وجودها في محلها وقد مر ما لنا وما لهم في
المقام والاشارة الى الكلي يجوز ان يتوارد
افرادها ويعتبر تشخصها

قوله واورد عليه حاصل الامر لو سوا الدور انما يلزم اذا كان الموقوف والموقوف عليه امرا واحدا اما اذا كان متعددا فلا يلزم الدور وان كانت جهة التوقف واحدة وايضا يجوز ان يكون الموقوف والموقوف عليه امرا متغايرا بان يكون الموقوف الهيولى والصورة او يكون امرا مشخصا ولا نسلم الماهية الكلية لافادة التشخص فالصورة حال التشخص لا تحتاج الا بعد التشخص فلو توقف تشخص احدهما على الآخر ايضا فيلزم الدور وقد ثبت انه لا يجوز ان يكون جهة التوقف فيهما واحدا فانه يؤدي الى الدور حكاه

فلا مساغ والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشخصها قيل لما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم دور واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشخص وبالعكس اذ يكفي ان كل منهما لو ذاتا بجهة تشخصها الى ذات الآخر بالى تشخصها وقد يجاب بان احدهما اذا كانت علة لتشخص الآخر فهي من حيث انها مشخصة يكون متقدمة على تشخص الآخر ومن حيث انها متشخصة بذلك التشخص فيلزم تقدمها من حيث انها متشخصة متشخصة فلو انعكس الامر كذلك ولقائل ان يقول ان التشخص ليس تشخصا بعينه انه يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث هو شخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها للمعلول انما يتوقف على انها تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم بالذات فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه فصل في المكان وهو اما الخلا اراد به البعد المجرد عن المادة واثر اطلاق الخلا على المكان الخالي عن الشاغل او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم بكميته ومكانه مما لي له فيجوز ان يكون المكان امرا غير متقوم لاستحالة ان

ان يكون المتقوم بجميع اجزائه حاصلا بتمامه في كل واحد من اجزاء المكان لانقسم ولا ان يكون امرا منقسما بجهة واحدة فقط لاستحالة كونه فيطا بالجسم بكميته فهو اما متقوم بجهتين او في جهات كلها وعلى الاول يكون المكان متطاعرضيا لاستحالة الجوهري ولا يجوز ان يكون حال المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه وحينئذ ان يكون ما يماس السطح الظاهر من المتمكن من جسم آخر مباينا له والا لم يكن مماسا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا مذهب جمهور الحكماء وعلى الثاني يكون المكان بعدا منتسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم ينطبق احدهما على الآخر مساويا فيه بالكمية فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما مما يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا قائما بنفسه فانيا بالجسم والا يلزم من حصول فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا معلقا والزعم انه فطر عليه البداهة وصححه بعضهم بالتعلق بالغاق بعد الافطار ويجب ان يكون جوهرا

قوله اورد عليه اه هذا الايراد للمحقق على التوضيح اورده في شرحه للتجريد وانا اقول انا نختار ان الشيء اذا كان شيئا ذاته طالبا لشيء آخر فادام ذات ذلك الشيء ثابتة وجب ان يكون ذلك الطلب ثابتا لان الطلب ليس بشيء من الامور الخارجية فكونه طالبا يكون شيئا وطالبا يكون شيئا وذكر الامر الخارج فلا يكون ذاته طالبا وقد فرضناه كذلك هذا خلف نعم يمكن تخلف الطلب عن ذكر الطالب وبين هذا بعيد

ويمكن الجواب عن هذا السؤال بل عن الاول بانه اذا لاحظنا الجسم مجردا عن توابعه كلها حتى عن تأثير الفاعل وقطعنا النظر عنها وجدناه في عقلنا مستقيما ان يكون في حيز وان كان يستحيل في الخارج فضلا انه اذا وجد في ذلك الحيز في الخارج كان ذلك الحيز بطبيعته منحنيا بحسب نفس الامر فلا يتم الاستدلال بما ذكر

ان الجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على انه لو جعل مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون الجسم حاصرا طبيعيا لانه لو كان الحيز طبيعيا فاما ان يكون طبيعيا واحدا او متعددا مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم منه ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لانه بارث عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه ليس طالبا له حين ما خلى وطبعه وقد فرضناه طبيعيا هف اورد عليه ايضا عدم الطلب على تسليم انه وجد مكانا طبيعيا اذ لا يتحقق ذكر كذا هذا المكان طبيعيا له فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا المكان هو مطلوبه قبل شرح هذا الكلام لو وجد الجسم حيزا طبيعيا فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكره المص واما الثالث فلانه حينئذ اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه وحينئذ اما ان يتوسط بينهما او يقع بينهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وعلى الثاني يلزم ميله الى جهتها طبعا فاذا وصل الى احدهما عاد الى القسم الثاني وقد ثبت بطلانه اقول لا حاجة لاتمام كلام المص الى هذا التطويل فانا نختار ان الجسم حيزا طبيعيا لا يمكن حصوله في احدهما والثاني باطل اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف وكذا المقدم فصل في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فظاهر واما ان كل متناه مشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون مشكلا اذ مرجع ما يقع فيه فصل كثرة واما قولنا ان كل مشكل فله شكل طبيعي لانا بعد ما فرضنا ارتفاع التقاسر اي الامور الخارجة لكان على كل تقدير معين وذلك الشكل اما ان يكون طبيعيا او لتقاسر اما بسبب الى الثاني لانا فرضنا عدم التقاسر فاذا هو عن طبيعة فهذا خلط واورد عليه انا نختار ان الجسم يتوقف على اشياء هي الابعاد ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي بناء ابعاده ولا تستلزم من حيث هي وما يعرض للشيء بواسطة ليست بذاته لا يلزم حصول شيء واحد في حيزين مختلفين وان واحد وهو محال

قوله لا يقتضي بناء ابعاده اذ ذات الجسم لا يأبى ان يكون غير مبني على المقدار نعم الدليل الذي ذكر على بطلان عدم بناء الابعاد وهو ان الجسم لا ينفك عن احد الاوضاع المتناهية من حيث هي والا ذات ما لا ينفك عن الشيء يقتضيه ذلك الشيء اللازم يقتضيه الجسم وتقتضي ذلك الذات بلا واسطة فذلك الشيء وان لم يكن مقتضيا الى الذات بلا واسطة لكنه مقتض اليه بالواسطة فيكون طبيعيا ايضا فتدبر

على نسبة طبيعية الكيف ذكر الازدياد على وفق طبيعة النوع كون ذكر الازدياد
على هذا الوجه كالازدياد في البزرة التي قال طبيعة النوع تقتضي كبرة ازدياد طوله عشرة اذرع
اكذا ازدياد عوضه وخفة زاج واحد مثلاً

## الكم

ان يتوهم في ذات غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شأنها
الحركة فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون
هو الاستوار زمانا ففيه تقابل العدم والملكة فالتقابل بينهما تقابل
التضاد وكل جسم متوهم فيه حركة غير جسمية اذ لو توهم الجسم
بما هو جسم لكان كل جسم متحركا على الدوام والتالي كاذب فالمقدم
مثله ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة اقسام بحسب
وقوع الحركة في المقولة هو ان الموضوع يتوهم ان يتوهم تلك الغاية
التي منها او من حيث لا حيث او من وضع لا وضع او من وقت لا وقت
في الكم كالنمو هو ازدياد في الابعاد الاصلية للجسم النامي بانضمام
وبداخله في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف السمن
فانه زيادة في الابعاد الزائدة والابعاد الاصلية بعض
الحيوانات هي المتواصلة الثلاثة من المتن كالعظم والعصب
والرباط والزائدة هي المتولدة من الدم كاللحم والشحم
والنزول هو انتقاص من حجم الابعاد الاصلية بالجسم
بما ينتقص عنه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف الذبول
فانه انتقاص عن الابعاد الزائدة وقد عدة العلامة في شرح
القانونة السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا

بحث الكم

الكم

وههنا بحث اذ الحركة في مقولة تستدعي امرا واحدا
واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة وظاهر ان
افراد المقدار في النمو والذبول لا يتوارد على شيء واحد بعينه
لان المقدار الكبير في التخلخل يعوض ما فاته المقدار الصغير
اما يعوض ما فاته المقدار آخر مع امر آخر ينضم اليه وهذا المجموع
غير ما فاته المقدار الصغير سواء صار شخصا واحدا
اولا وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعوض ما فاته
المقدار الكبير المقدار الصغير اما يعوض ما فاته المقدار
الكبير فحال المقدار الكبير والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران
فليس من الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والهزال فحصر
في التخلخل والتكاثف واردوا بالتخلخل ههنا ان يزداد
مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف ان ينقص
مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل
على الانتشاش وهو ان تتباعد الاجزاء ويداخلها
جسم غريب كالقطن المنفوش والتكاثف على الاندماج
وهو ان تتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها من الجسم
الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وقد يطلق ايضا على رقة

هذا ناظر الى كلام المحقق الشريف في حاشية الموافق
حيث قال ان الحركة ما انسبق فيه شيء فشيئا او دفعة فالتخلخل
والتكاثف ايضا حركة وهو ظاهر

ان يزداد

التخلخل والتكاثف هذا المعنى هما باب
الحركة في الوضع وبعض رقة الغوام والغلظ
من قبيل الحركة في الكيف

القوام وغلظه وتدل على تحققها ان القارورة الضيقة الرأس
اذا انكبت على الماء فلا بد خلالها فاذا امصت مصا قويا
ثم كبت عليه دخلها وذلك لخلاء حدث فيها بامتصاص الماء
بل لان المص اخرج بعض الهواء واحدث شيء من الهواء الباقي تخلخلا
فلما رجع كما كان شغل مكانا للخارج ايضا ما او حدث فيه البرد
الذي رد الى التكاثف فضوج او عاد بطبعه الى مقداره
الذي كان له قبل المص فدخل فيه الماء ضرورة امتناع
الخلاء هكذا قالوا والاقول الظاهر ان التكاثف هناك
ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة
اذا كبت على الماء الحار جدا بدخل فيها وحركة الكيفية يمكن
الماء وتبرده مع بقاء صورة التسوية وتسمى هذه الحركة
استحالة وحركة الاين وهي انتقال جسم من مكان الى مكان
بل المراد من اين الى اين اخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة
في الوضع وهي ان يكون للجسم المتحرك حركة على الاستدارة فان
كل واحد من اجزائه يباين اي يفارق كل واحد من اجزاء ما
مكانه كونه له مكانا ويلازم كونه مكانه فقد اختلفت نسبة
اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج اقول هو هنا بحث اذ



اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال من وضع
الى وضع اخر تدريجا فلا نعم ان ذلك الانتقال ينحصر فيما
ذكره فان القائم اذا قعد ينتقل من وضع الى وضع اخر مع
انه لا يتوارد على الاستدارة وبثبوت الحركة الاينية لا يثبت
ذلك والاظهر ان الحركة واقعة ابدا في مقولات الوضع
ايضا اما الاضافة فلانه اذا قرض ان ماء استحال سخونته
من ماء اخر وترك في الكيز حتى صار سخونته اضعف من
سخونة الاخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة
الى نوع اخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجا وكذلك
اذا كان الجسم في مكان اقل ثم ترك في الاين حتى صار
في مكان اشفل او كان اصغر مقدارا من جسم اخر ثم ترك
منه الى وضع هو اخس او ضاع فقد انتقل الجسم في هذه
المقدار ايضا من اضافة الى اخرى تدريجا واما الملك
فلان العمامة اذا حركت الى النزول او الصعود فلا شك
انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج بقاء لمحلها وكذا في الاين
واما الفعل والانفعال فلانه اذا ترك الجسم من سخونته
الى ان اشتد منها بالتدريج ترك من سخن الى سخن اقرب منه

لو كانت السرعة هي طبيعة المقسور لا القاسر والا لزم من
انعدامها بل هو بعد فصل في الزمان اذا فرضنا
حركة واقعة في مسافة معينة بين السريعة والبطيئة منها
حركة اخرى ابطأ منها وابتداء الاخذ والترك الاولى
ترك الاخذ لكنه اذا وجدت بطيئة قاطعة لمسافة اقل
من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر منها
وان كان كذلك لزم بين اخذ السريعة وتركها امكان لم
واحد غير المساويين والحركتين منتهيتين بقطع مسافة
معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطوء
معين قال الامام هذا مبني على وجود حركتين يبتدئان
معا وتنتهيان معا وليس هذه المعية الا المعية
الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان
فيلزم الدور وايضا هو مبني على وجود حركتين احديهما
اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطوء
الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر واجاب بان الزمان
ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه
بالساعات والايام والشهور والاعوام ولا نسلم ان العلم

ان العلم بوجود الزمان يكفينا في اثبات المعية والسرعة
والبطوء فلا دور والقول بانه يجب ايضا ان ثبوت
المعية والسرعة والبطوء ان يتوقف على ثبوت الزمان في
نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم به حتى يلزم الدور
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان الحركتين اذا
اختلفتا في الاخذ والترك تتفاوت امكاناتها وغير ثابت
اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة قيل لانه يلزم من اجتماع
اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها والقول فيه نظر او لم يثبت بعد
ان الزمان مقدار الحركة وهي كما انها واقعة في الزمان
واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم
من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع
اجزاؤه لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا
وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء
ان يكون الحاصل في احدها حاصلا في الاخر فههنا امكان
مقدار غير ثابت وهو المعني من الزمان وفي المباحث
المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود
في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط وكما

كل واحد منهما زمانا لم يجتمع في شيء منهما الى زمان زائد عليه وذلك
لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات
وما عداها ثانيا وبالعرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل وجود
زيد متقدم على وجود عمرو وجوده الآن يقال لما ذا قلت انه
متقدم عليه فلو اجيب بانه لوجود زيد كان مع الحادثة الثانية
ووجود عمرو مع الحادثة الاولى وتلك الحادثة كانت متقدمة
على هذه الآن ايضا يقال له فلت ان تلك متقدمة على هذا
فلو اجيب بانه تلك كانت امس وهذه كانت اليوم وامس
متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لما ذا قلت انه متقدم
عليه واعترض عليه بانه يلزم انقطاع السؤال عند قولك
امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ
فيه متقدم لفظ الامس لكن المتكلم الثاني عن اليوم
ماخوذ فيه متقدم لفظ الغد ولو قيل لما ذا قلت ان
امس متقدم على اليوم كان لو قيل لما ذا قلت ان الزمان
المتقدم متقدم على الزمان المتاخر وهذا في بعد
صحيحا ولكن انقطاع السؤال عند قولنا تلك كانت

هذا واعترض عليه الخ الاعتراض ليس بشيء
على هذا التقدير الاضافي لان اذا الخ
مناقشة لفظية لان الزمان متقدم على معلقه
فظهر من الزمان معلقا على معلق
فيجب متقدم قبل كانت تلك
حتى لو وقت قبل كانت تلك
الحادثة في الامس انقطع السؤال
فيه ذكر امس بالنسبة الى الآن
بانه ذكر لانه لا تقدير ولم
والاولى عدله الى الاحتراز عن التقدم
افاد الاحتراز الامس على اليوم
عند التقدم الى وصف الامسية
بدلا عن ذات الامس للمقدر
كذا ذكره مع قطع النظر عن وصف
الامسية والتقدم

على واحد منهما زمانا لم يجتمع في شيء منهما الى زمان زائد عليه وذلك
لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات
وما عداها ثانيا وبالعرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل وجود
زيد متقدم على وجود عمرو وجوده الآن يقال لما ذا قلت انه
متقدم عليه فلو اجيب بانه لوجود زيد كان مع الحادثة الثانية
ووجود عمرو مع الحادثة الاولى وتلك الحادثة كانت متقدمة
على هذه الآن ايضا يقال له فلت ان تلك متقدمة على هذا
فلو اجيب بانه تلك كانت امس وهذه كانت اليوم وامس
متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لما ذا قلت انه متقدم
عليه واعترض عليه بانه يلزم انقطاع السؤال عند قولك
امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ
فيه متقدم لفظ الامس لكن المتكلم الثاني عن اليوم
ماخوذ فيه متقدم لفظ الغد ولو قيل لما ذا قلت ان
امس متقدم على اليوم كان لو قيل لما ذا قلت ان الزمان
المتقدم متقدم على الزمان المتاخر وهذا في بعد
صحيحا ولكن انقطاع السؤال عند قولنا تلك كانت

لا يدل على ان التقدم وضع اقبل للزمان وكذا انقطاع السؤال
عند ما ذكر ثم لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه وضعا
اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات لا في الثبوت وهذا هو
المطلوب لا يخفى فيكون قبل الزمان زمانا مخصوصا وليكن له
نهاية فكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية
فتكون زمانية فتكون بعد الزمان زمانا مخصوصا الثاني في الملكيات وفيه ثمانية فصول
فصل في اثبات كون الملكي مدبرا او بيانه انا نعلم
جرمين لا يتبدل احدهما فوق والآخر تحت فاذا قام
احدهما منكوسا بحيث صار ما كان رأسه فوقا ومايلي رجليه
رجليه تحتا بل صار رأسه من تحت ورجليه من فوق
علمنا بقاء الجرمين فانا للمتوجه الى المشرق مثلا يكون
المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال
شماله ثم اذا انقلب الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه
خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس وبالجملة تطلق
على مثل الاشارات المستقبلة وبالانقلاب
لا الاول قبل جهة الفوق في مقعر الفلك الاعظم لانه مشتمل

لان اذا الخ
لانه لما انقطع السؤال عند ما ذكر ثم
على العدم الى الوجود بعد ما تقدم عدم
في الاثبات والواسطة
الاصل
لانه
والفلك صيغة كرتي دون فعل
غير ملون والقبل الاخير
تحركا بالذات
اعلم ان اليمين
والشمال
بان الاسماء التي
نعلم ان
بالقدام والخلف
واما عند الخلق
شمال الشيء بالقدام وما يقابله
خلفه واحد
سفلا
افراد الانسان
ان له يجانا
مايع
بالنظر الاثاني
لا يتغير
على مايع الانسانة
الشرح

فقوله
اوهو
لغير
بالانسان
فقط

المتشابه مثلا لا يوجد فيما مور مخالفة للحقيقة ليكون بعضها
جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مغايرة للاولى وهو الجسم الذي
لا يكون متشابها لان المتشابه يوجد فيه حدود مختلفة
للحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط واخواتها فوضعوا
للملاء المتشابه بتنيها على ان اثبات حدود لها لا يتوقف
على شاهي الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين
لا يخلو عن تأمل كما لا يظهر بادنى تامل وبنى فاعلم ان كذا
فاعلم ان حد ذا الجسم كريا لا حد ذا ايا ان يكون جسما واحدا
او اكثر فان كان جسما واحدا وجب ان يكون كريا بالان
الجسم الذي ليس بكريا لا تحد د به جهة السفل لان جهة السفل
غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك
ما هو ابعد والا لبدلت جهة السفل بالنسبة الى ما هو
ابعد منها فصارت فوقا بالعكس الى ذلك الابعد
ولا تحد د به اي بغير الكري غاية البعد سواء كان البعد داخلا
او خارجا بل البعد الخارج لا تحد د غايته اصلا سواء كان
الجسم كريا او لا فاعلم ان كل ما يفرض انه لا ابعد الابعاد
لم يكن ابعد آنية اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد

البعد من ذلك الابعد فلا تحد د به جهة السفل بخلاف الكري اذ
تحد د بغير كريه غاية البعد الداخل فان قلت لا يمكن تحد د
الجسمين بالجسم الكري ايضا لانهما جسمان متغايران
متقابلتان الغاية بحيث تستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه
والمركز واحد اي ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط
الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز
لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان
تحد د الجسمين بالكري ممكنا وقعنا على ابلغ وجوه المغايرة
كنت جيدا واقعنا على ابلغ الوجوه الممكنة وهو ان
احدهما عن الاخر بحيث لا يمكن قطعا وان كان اجسام
متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم تتغاير
بالغاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها هو الامتداد
الواصل بينهما فهو اقرب من الاخر فكل ما يفرض غاية
البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن الجميع لكونها
غاية القرب من البعض الاخر والمناسب ان يقال عن
الجسم اذ الكان خارجا عنه فالبعد عنه لا محالة يتحقق
ان يكون بعضها محيطا بالاخر والمحيط من تلك الاجسام

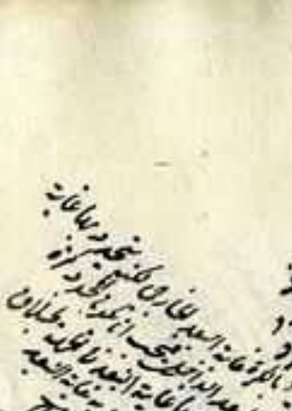

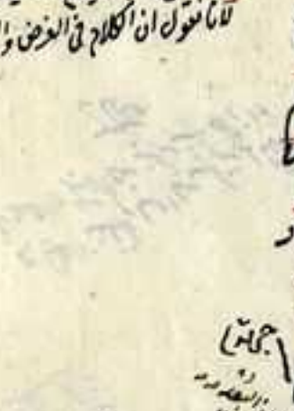

يجب ان يكون كرة والالم تجد جهة السفل به فوقا ف
ز تحديد الجهات باعتبار مركزه وخيط وتبع الخط
حشو لا داخل لهذه التحديد ولا بد ان يكون التحديد خيطا
بسائر الاجسام اذ لو كان وراءه جسم ثالث كانت جهة
الفوق القائمة به مشتركة الاشارة فحصل الخط وانت
تعلم انه ما ذكرنا لا يدل على كرية جسم تحديد الفوق
والتحت وخيط بسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم
ولا يدل على كرية جميع الافلاك وكذا الاحوال السبعة
ز الفصول الآتية فلا تغفل فصل ز اذا الفلك البسيط
العالم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الطبيعة
وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا وقد يطلق البسيط
على ثلاثة معان الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة
الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء
المتشابهة كالعظم والثاني ما يكون كل جزء مقدار اي
منه بحسب الطبيعة مساويا للكل ز الاسم والحد فيندرج فيه
فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ
فيها اجزاء بمقدار ية هي العناصر ولا تشارك ز الاسم

في اسمائها وحدودها الثالث ما يكون كل جزء مقدار اي منه
بحسب الحس مساويا للكل ز الاسم والحد فيندرج فيه الاعضاء
المتشابهة دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة بالي
الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية واما الحركة الجوالة
وتقاربها فانما تاتي مستديرة لقلة الاضطراب كما صرح به
بعض المحققين ومني كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل
الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا اوفض
حركته بها فانه يمضي الى جهة ويترك اخرى وكل ما هذا شانه
فالجهات المحددة قبله لانه وقبه نظر اذ لا يلزم من ذلك الا
تحدد الجهات قبل حركته ولا اختصاصه وانما الكلام ان تحدد
الجهة قبل وجوده فالمناسب الاعتراض على انه بناء
فالجهات لا يكون متحددة به والفلك ليس كذلك بل تحدد
به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومني كان كذلك
وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد
من اجزائه اي بسيط على شكل طبيعي او قسري او يكون
بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى
الاول والا كان كل واحد منها كرة بالفعل الشكل الطبيعي

انّ حركة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ
ميل مستدير يتحرك به ويكون تقرير الدليل على وجه يكون فيه
امتناع الحركة بحسب الذات والايجاب في العناصر بأن يجاب لحركة
القسرية للفلك فكون وما يقبل الطبيعة قسريًا فلا بد فيه
من مبدأ ميل طبيعي ولمّا امتنع في الفلك الميل المستقيم كان
المبدأ مبدأ ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم يكن فيه طبيعة
مبدأ ميل مستدير كان قبل مبدأ المستدير من خارج لانه يحرك
من خارج لتحرك مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة
في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي الميل
الطبيعي يكون ذلك الميل معاوقا في المبدأ القسري لما تقدّم
انّ ما في الجسم ويتحرك عشرة القوة القسرية في بعض تلك المسافة
والآلات التي الحركة مع العائق اي الميل الطبيعي هولا
هف قيل لا يلزم من فرض عدم الميل العائق فيه عدم جميع
العوائق فيمكن ان يكون ثالث من الميل ومغايرًا جانبي
اخرنيا ومثل العائق الميل الذي في ذي الميل فلا يلزم
ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل واجيب
بانا نفرض نشرع ذلك العائق سوى في ذي الميل انتفاء ان ذكر

اي الزمانة القليل

وذلك الزمان الاقصر نسبة لا محالة الى الزمان
الاطول ولتكن نصفه مثلا فيكون زمان عديم الميل ساعة
وزمان ذي الميل ساعتين فاذا فرضنا ذا ميل
اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل
الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول
فيكون نصفه فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية
في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته اي مثل مسافة عديم
الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة
الطبيعية المعاوقة التي في الجسم وتنقص سرعتها بقدر
ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة
التي في الجسم ولا يزداد في السرعة او زاد شيء منها ولا ينتقص
السرعة لم يكن القوة الطبيعية معاوقة هذا خلف فاذا كان
الميل الثاني نصف الميل الاول كان سرعة ذي الميل
الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك ذو الميل
الثاني في نصف زمان ذي الميل الاول وذلك النصف
مثل زمان عديم الميل مسافة ذي الميل الاول وهي مثل
مسافة عديم الميل فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه

مساويا في السرعة وهو محال وقد بقي الكلام بعد فرض الاقسام
الثلثة المذكورة بوجه اخر بقال فيقطع ذو الميل الثاني
مثل مسافة عديم الميل في زمان عديم الميل لان السرعة تزداد
وتنقص باستتباع الميل المعاوق وازديادها فكلما كان الميل
المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان
الميل المعاوق اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة
فتفاوتت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق
فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان حركة ذي
الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول وهذا ساعة
فذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات البغدادي
وجود الحركة من حيث هي لا بصور الا في زمان فذلك الزمان
الذي يقتضيه ماهيتها يكون مضبوطا محققا في جميع الحركات
وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الاقسام الثلثة
في ساعة واحدة لاجل الحركة وهي زمان حركة عديم الميل ويكون
ساعة في ذي الميل الاول بازاء مثله وما كان مثل ذي الميل
الثاني نصف مثل ذي الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء
مثله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه بان الزمان

بان الزمان متصل واحد الانقسام فيه بالقوة واغا يتم
بالفرض الى اجزاء هي ازمنة انقسامها لا يقف عند حد
وكذلك الحركة متصلة لانطباقها على المسافة والزمان
ولا ينقسم الا الى اجزاء هي حركات كما ان المسافة لا تنقسم
الا الى اجزاء منقسم كل واحد منها مسافة فزمان ايه
حركة فرضت اذا اجزئ على اي وجه اريد كان كل جزء من
زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك
الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة وهو زمان
في نفسه ايضا مسافة فماهية الحركة من حيث هي صالحة
لان تقع في اي جزء من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة
فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة
بل يقتضي مطلقا ويمكن ان يقال ان البديهة حكمت
ان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة مخصوصة تقتضي
قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والمحرك
والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان
الزمان يزداد بسبب المعاوق فيكون بعض من الزمان
بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة

فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما هو من الزمان باذاء
الحركة باعتبار ما لفرض متساوي تلك الاجسام فيها وما زاد
عليه يكون باذاء التفاوت وقال الامام لا يمكن ان يكون
الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويين بهذه السرعة
الا اذا كان الميل القليل عائقا ولم يكن جوزا ان يكون بالغا
فيما مر انتهى الضعف الى حيث لا يبقى له اثر يعاوقه كما
ان قطرات الماء اذا تتالت وتكاثرت اثرت لا تغير
الجرو لا ثابتة اصلا لقطرة فيه وهذا الكلام انما يلزم
من فرض تحرك ذلك الجسم الذي لا ميل فيه او من فرض الميل
الذي بنسبة الميل الاول لنسبة زمانه عدم الميل الى زمانه
ذي الميل وانما لم نفرض تحرك الجسمين الاخيرين بالقسر الى
خلاف جهة ميلهما والاضافة الى الامور المذكورة اذ الاول
متحقق لانتفاء الحائل والثاني لانتفاء المعاوق
بين الامور المختلفة وهو منتف ههنا بالضرورة لكن فرض
الميل على النسبة المذكورة ممكن ويمكن ان يقال نسبة مراتب
الميل بحسب الشدة والضعف واختلفت غير متناهية
لكونها عددية ونسبة الزمان الى الزمان متقدرة وقد

لانا نفرض تلك الحركات لاجسام مختلفة غير متناهية مسافات
متساوية فيجوز اجتماعها في زمان واحد بقطع الاول اقل
الجسم واضعف والثاني مثله والثالث مثل الاول والثاني
بمقتضى الاضعاف بنسبتها في زمان واحد فاذا امكن الاقتضاء
فمقتضى الحكم ان يجوز ان يكون في زمان واحد لا بد ان
يكون في الاول بالذات نصر الله

ونقض افليدس على انه يجوز ان يكون للمقدار نسبة
لا مقدار لها لانه وجد تلك النسبة بين النسبة العددية
فقد الحكم انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه
اصلا تحركا قسريا فيكون محالا ونقول ايضا ان الحكم
ليس بان طبيعة مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة
تقتضي الاثرين المتنافيين وهو ظاهر
لانا لا نعني بالمنافاة بين الميل المستقيم والمستدير الا جتماعهما
في القوة القريبة ومما فيه من ان الميل المستقيم يقتضي توجه
الجسم الى جهة والمستدير يقتضي صرفه عن تلك الجهة اذ المستدير
لا يقتضي التوجه لانه يقتضي الصرف عن كل جهة سلم المنافاة
فيجوز ان يقتضي الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين
متقابلين فصل في ان الكيف لا يقبل الكون والفساد
حيث يطلق بالاشتراك على معنيين على حدوث صورة
نوعية وروالها اذ الاول على الوجود بعد العدم والعدم
بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول والخروج الى الانتفاء
اما افتراق الاجزاء واقترانها اما انه لا يقبل الكون والفساد
فلانه حد الكيفيات والا شيء من حدود الكيفيات يقبل الكون
فاذا لم يوضع لها الكون والفساد كما وضع لحدوث
الصورة النوعية وروالها او كما هو اعم منه الخ الوجود
بعد العدم نصر الله

بداسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس
الفلكية بالارادة فصل في ان الفلك متحرك على الاستدارة
دائما لان الحركة الحافظة للزمان اي التي كان الزمان مقدارا
لها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة فد علمت ان الحركة
المستقيمة في عرفهم هي الحركة الآينية مطلقا والمستديرة
هي الوضعية ولا شك ان التردد بينهما غير حاصر لاحتمال
ان يكون الحركة الحافظة للزمان حركة كيفية او كمية والملازم
كلامه فيما بعد ان محل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط
المستقيم وبصيرورة محال المسافة غير المتصرة او سيع لاحاطة
ان يكون مستقيمة لانها اما ان تكون تذهب الى غير النهاية
او تنتهي رجوع السبيل الى الاول والالزم وجود بعد غير متناه
وهو السابقة للحركة اذ الحركة الموجودة ليست بعدا
والحركة التي هي بعد ليست موجودة والسبيل الى الثاني
لانها لو رجعت لكانت وكنت سكونا لان السبيل الموصل
الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الاتصال
حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول لكان
ان يفعل الوصول قيل عليه لانم ان السبيل فاعل الوصول بل يلزم



حتى يلزم وجوده حال الوصول بل متعد للوصول كالحركة فلا يلزم
بقاؤه مع الوصول المعلول وكلما كان السبيل الموصل موجودا
لم يحدث فيه سبيل يقتضي كونه غير موصل بعد اللاوصول لاستحالة
اجتماع السبيلين الذاتيين المتنافيين المختلفين لا لجهة لا حالة
واحدة او ورد عليه الايراد بانا لانم الاستحالة المذكورة
وقول كلامه ينبغي على ان السبيل مبدأ المسافة وبعلتهم اراد وا
بالسبيل ههنا نفس المسافة فانهم قد يطلقونه عليها ايضا والله اعلم
ح في نكل الاستحالة قال الشيخ لانصغ الى قول من يقول
ان السبيلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مسافة
الرجعة وفيه بالفعل التي عنها ولا نظن انه يجد الفرق الى فوق
فيه سبيل الى السفل البتة بل فيه مبدأ من شأنه ان يحدث
ذلك السبيل اذا زال العائق فالحال الذي فيه سبيل الوصول
غير الحال الذي فيه سبيل اللاوصول وكل واحد من السبيلين
بصيغة الاتصال وازالة الوصول الى الحادث فان
لان الوصول وكونه غير موصل انما لان حال الوصول
الى ما يحدث هو فيه لو كان زيانا وانتقص فحين ما يكون
الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا لانتقاص هذا فيه

نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا تاما فلا نسلم
فيه وان اراد وصولا في الجملة فهو وقد يقال الحد الذي
ينتهي المسافة الممتدة لا يكون منقسما وذلك لان الامتداد
والا لم يكن لحد تمام حدا فالوصول اليه اني اذ لو كان
زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول بشيء منه
وكذا حال مبدئه غير موصل قيل وايضا قد ثبت ان
الوصول آني وبهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا
ايضا لان رفع الآني آني لامحالة وقد يقال ان الانطباق
واللم ان والحاذاء والتماس والوصول وامثالها آنيات
لا زمانيا لحصل عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل منها زمانيا
واذا لحصل الآخر عند انتهاء احد الجسمين اذا تحرك وسار
الى الانطباق وعلى الجسم الآخر فلا شك انهما منطبقان
عند انقطاع حركته فلا يزول هذا الانطباق الآخر
ان يتحرك احدهما والحركة في الحد لا تحصل الا بالزمان وكذا الحال
في جميع ما ذكره واذا كان كل واحد من هذه الامور امرا بين الكيلين
آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان لانه يتحرك فيه الجسم
والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء

الجزء الثالث

ممنوع



من اجزاء لا يتجزى هي الآنات ويلزم منه تذرة المسافة من اجزاء
لا يتجزى لانطباق كل من المسافة على الحركة المنطبقة على الزمان
اعني الدليل
بعد هذا ايدل على وجوب وجود الزمان بين الآنين
واما انه لا يتحرك الجسم فيه فلانه لو تحرك فيه الجسم فاما الى ذلك
الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون الجسم وصول الى الآن الذي يليه
انا الوصول اوعنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذ الحركة
عنه انما توجد بالميل الثاني واعلم ان الحجة المشهورة بحجاج
ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه آنا واذا تحرك عنه بعد كونه
واصلا اليه فلا حالة يصير معارفا ومباينا له آنا ايضا
ولا يمكن الخلو الآنين والآنات واصلا الى المنتهى ومباينا
له آنا واحدا فقد وجب مغايرتها بالذات واستحال اتصالها
فلا تتصل زمانا بينهما لما تقرر ان العقل يجوز وجود الزمان
زمانا ساكنا اذ لا حركة هناك لا الى الحد ولا عنه وهذا
الحجة قائمة بعينها في الحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي
تتقطع بحركة واحدة وقد ابطلها الشيخ الرئيس في الشفاء
بان المفارقة والمباينة هي حركة التوجيه فقط انما
ان يقع فيه ابتداء التوجيه والمباينة وانما يصدق فيه

تعقيبه

فيما فيه الى بعدين

على المتحرك انه مباين ومفارق لذلك الحد الذي هو المنتهى
فانه غير باق في المباينة طرفي زمانه المباينة مختارا ذلك
الآن هو بعينه انه الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زمانين
للحركتين وان عنى به انه يصدق فيه على المتحرك انه واصل ومباين
مختار انه مغاير لانه الوصول وانه بين الآنين زمانا
لكنه ليس زمانا السكون بل هو زمان الحركة وهي بعض
حركة الوصول فانه كل آن يفرض فيه زمان يقع فيه حركة الوصول
يكون بينه وبين آن ابتداء الوصول بعض حركة الوصول ثم
انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة
اقول فيظهر فائدة ذكر انه العدول عن الحجة المسندرة هو الاضطرار
الى ان الوصول آني كي يفعل المصر بعيدا جدا فعلم ان
الحركة الى فضلة للزمان ليست منقطعة فتكون مستديرة
وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فلا تكون
من وجه حركة مستديرة دائمة والا حركة مستديرة تخص
العدوم لا حركة الفلك فاذا يكون الفلك الواحد من الافلاك
وهو الفلك الاعظم على ما يتم بنى عليه المستدراة دائما وهو
المطلوب اقول فيه بحث لان احتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة

عنق ١

حركة مستديرة على نقطة مستمرة ابدا او يكون الزمان مجموعا منها

هداية يترتب عليها شبهة تمسك بها بعض الملكا على انه
لا يجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا
فرضنا انه رمت حجة الى فوق وتلاقى زوال الحجة ميلا ساقطا
بحيث يماس سطحا سطحا ويرجع الحال فيجب توسط
سكون بين حركتها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون
الميل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم ان الميل لا تقف في الهواء
بصادفة الحجة فاجاب بان الحجة المرمية الى فوق عند نزول الميل
ينتفي الحركة لانقطاع الحركة الصاعدة في آن الملاقاة
وعدم الهابطة فيه ان الحركة لا توجد الا في الزمان ولكنه
غير مانع عن حركة الميل لان سكونها آني ولا يستمر زمانا
فانها وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين
ليكون بينهما زمان السكون بل هما حاصلان في آن واحد
الملاقات لعدم تناهي الدائرة احدهما وهو الميل
الصاعد وخصيته الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيها
من جهة الميل كالحجر المرفوع الى فوق بحسب منه الدافع ميلا
بالطبع وهو مبدأ الوضعي الحاصل له من جهة الدافع وحركة

بل لغيرها فانها لذاتها تقتضي التأدي الى الغير فيكون المط
ذكر الغير ويمكن ان يقال لا يلزم السكون الا اذا لم يستعد المحل
بواسطة قبل ذلك الحالة المطلوبة لاستناد حالة اخرى وهلم
جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد
لحالة اخرى فلذلك ينحرك دائما والمدبرة الفلكية ليست
كذلك ولا جائز ان يكون قوية لان القسرية على خلاف ميل
يقتضيه الطبع فحيث لا طبع لا قسر فيه بحث اذ لا يلزم من عدم
كون المحركة المدبرة طبيعية ان لا يكون لها ميل طبيعي فالف

تفسير سعاده

لهذه المحركة **فصل** روا ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون
مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تنقوى على افعال
الى دورات غير متناهية بحسب العدد ولا شيء من القوة
الجسمانية المتناهية بالحالة هي للجسم البسيط المنقسمة بانقسام
كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية فانا قلنا ان
القوة الجسمانية المذكورة لا تنقوى على حركات غير متناهية
لان كل قوة جسمانية ذكرنا انها هي قابلة بنحوي للجسم للتحوي الى
اجزاء كل منها قوة والجزء اي كل جزء منها بالنسبة الى جزء الجسم
تنقوى على بعض ونسبته الى اثر كل القوة بالنسبة الى الجسم كنسبة

الوارد على قوله لان كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي ١٢

نسبة جزء الجسم الى كله والحيلة تنقوى على تحريك ذلك الاثر
والالة هي الجزء اي جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا
لكل الاكل القوة بالنسبة الى كل الجسم او الكثر منه في التأثير فحينئذ
اذا تفاوتت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا وكبرا
وقبول المحركية بالاعتبار فوتين حتى تأثيرهما فاذا اخذ من القوتين
عن القوتين كان الجسمان متساويين في قبول المحركة ولم يكن
لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت هناك الا في المؤثرين فيجب
التفاوت في المؤثرين على نسبة تفاوتهما وتناقصهما كذلك فالجزء
اي القوة كلها لا تنقوى على غير المتناهي لان جزء منها اما ان
تنقوى على جملة متشابهة من مبدأ معين او على جملة غير
متشابهة والثاني باطل اذ المجموع تنقوى من ذلك المبدأ
على ما تزيد منه فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتشابه المتسق
النظام هف قيل لعله انما قيد الغير المتناهي بالمتسق
النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن النظام
متشابها غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانها
غير المتناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا
حكم الاكوف المتضاعفة والمائات المتضاعفة الى غير النهاية

انتظام

دليل على قوله وتخصيصه اي التفاوت بين المؤثرين
التخصيص انما هو لحسب التفاوت بينهما وهو كما هو ظاهر
هف وتحرير الدليل ان الجسم اقل من المؤثر منه وجب ان يكون
الاثر منه والمحركة له مساوية لها والا لكان الخ منه

ونوضيحه ان المراد بكون غير المتناهي منشق النظام ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال الزمان بهذا النحو اتصال الشهور والسنين لانفصالها فصلا بينها بانفصال الزمان اي انفصال الزمان الذي هو الاتصال الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى حينئذ الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق حينئذ لا يوجد اجزاء لكونه اقوال يمكن دفعه بان الخط موقوف على اتصال الكم في نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ويصدق بالزيادة على غير المتناهية العدد لعدم الانقطاع والزيادة عليه لعدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لتوقف وقوع التركيب من مبدا واحد ويكون بهذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهي من وجه المتناهي فانها غير متصلة بل واقعة بين متناهيين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين من مبدائين مختلفين احدهما من اليوم والاخر من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان الخصم لم يذكر في حد كون الزيادة موجبة لعدم التناهي



عدم التناهي ولا بد من ذكره كما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير معتبرة

واما الاتساق بمعنى الاتصال فانما يجب الذكر ايضا لعدم الاستغناء بدونه الا ان الخصم ترك ذكره لظهوره مع ان قوله زيادة غير متناه على غير متناه انما يتحقق اذا كانا امتدادين متصلين واحد فانما لم يكونا امتدادين كاحداد الشهور والسنين او كالمبدا واحد والاخر غير خط غير متناه مبدأه ونقطة كذلك فلا يتحقق زيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله السنق النظام اشارة الى بعد من البعدين وقد يقال لانه ان التفاوت في واقع الطرف المقابل للمبدا المفروض فيه لا يلزم منه المحال لم لا يجوز ان يقع التفاوت والخلل الاختلاف لا كيفية الترتيب والنظم وفيه نظر اعلم ان الجواز بمعنى على كيفية متناهية والجواز الاخر منتف فالمجموع لا يتبقى على غير المتناهي لان انتظام السلسلة لما تقرر مرارا ليست متناهية لا يوجب التناهي وانما هو مراتب الانتظام متناهية لان القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا يبقى ما ذكرناه فثبت ان كل ما يتبقى عليه القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه ان الحركة

فقد سبق بيانه

لكان دورا واجيب عنه بانا ادراك الجزئي قبل وجوده فلو توقف
وجوده موقوفا على حصوله في الخيال لكان حصوله في الخارج
وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على تعقل الفاعل اياه
المتوقف على ادراكه فانه كما يكون وجود الجزئي في الخارج مبدأ
لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال ايضا مبدأ
لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور فكل ما له تصور جزئي فهذا
هذا الا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالموجودات الجسمانية
وقد صرحوا بانا الموجودات المجردة تنقسم الى النفس لانا الصورة
الجزئية تنقسم وجميع اصغر وتنقسم وجميع اكبر فاما ان يكون الاختلاف
في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او بالاختلاف
الى موجود عنه اي الصورتان بالصغر والكبر او الاختلاف فيهما يجوز ان يكون
من المدرك قبل للعقل شيء وجوزا ان يكون لاختلاف الاعراض
كالشكل والسواد والبياض اجيب بانا العوارض شاء وابقا
فيها والقول بشاء وابقاء الاعراض باشخاصها ممنوع وفرد الشاء وابقا
في ما هية الاعراض لا يستدعي باب المماثلة لاحتمال ان يكون
لاختلاف شخصيا فانا لا نسبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين
من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصورة المختلفة الصغر



في الصغر والكبر لا يجب ان يكون مأخوذة من خارج فقبل النفس
فيكون الصورة الكبيرة شيئا مرتسما في محل من المدرك اكبر مما كنت
عليه الصورة فتتم المدرك للحال في الوضع وكل ما هذا شأنه
فهو جسماني قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على
التخيلات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية
فكيف صدرت هذه التخيلات الغير المتناهية عنها وهل هذا
الا شيء فضيع وجيب عنه بانه مبادئ التخيلات الفلكية هي الجواهر
المفارقة بواسطة تقديرها الجسمانية المنطبعة في اجرامها والبرهان
انما قام على ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة آثارا غير متناهية
لا على ان يكون واسطة في صدور تلك الآثار وردّ بانه لو جاز
بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة في صدور آثار
لا تتناهى جاز ايضا كونها مبادئ لتلك الآثار لانها المباشرة
لتلك التخيلات عند بها ذا لكنت واسطة قلنا ايضا انها تأثر
منفعلا وقد يجاب ايضا بانا هذه التخيلات الغير المتناهية
صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة حركات الاشكال
الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع
صدور التخيلات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء

الشديد البرد سورة برودة بكيفية ثانية وكذلك المسار سورة الحرارة
لا يلزم ان يكون سورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة اذا الى
القليل البرد واذا امتزج ما يجاور الشديد الحرارة يكسر سورة حرارتها
فيحصل حرارة كيفية متوسطة تتوسطا ما بين الكيفيتين المتضادتين
بحيث بالقياس تشتغي بالقياس الى البرودة وتسترد بالقياس
الى الحرارة وكذلك في الرطوبة واليبوسة متشابهة في اجزائه
بمعنى يكون الحاصل من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب
مماثلا للحاصل في اجزاء الاخر اي بسيطة الحقيقة النوعية من غير
تفاوت الا بالجلي وهي المزاج ومن المزاج ما كانت للحي وهي
ما يحدث عن العناصر بلا امتزاج ووجه التسمية ان الكرة يحدث
في الجو اي بين السماء والارض اما البحار والبطائح وما يتعلق بها
فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف ابخرة البخار وهو اجزاء
صغار مائية تجاوزها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة
لا تتمايز تمايزا تاما لشدة الصغر لغاية الصغر فتصاعد لانها مجاورة
الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء قبل صعوده للمادة
ليست بقليلة لما قيل بل هي مقدرة تفيد طافي اثناء
البحر حيث قال فانا كثيرا فقد يتعقد سحابا ماطرا او اقول

واقول لكن توجيه الكلام بوجه لا يكون هذه المقدمة مستدركة هنا
بان يقال قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ما يتصل مع النار
وهي التي شملها نفي فيها الارض ثم تتعقد عن السفل وتتكون
فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها
الثانية ما يقرب من الخلوص اذ لا يصل اليه حرارة ما فوقه و
لا برودة ما تحته من الارض فيه الهواء الغالب وهي التي تحدث
فيها السحب الثالثة الهواء البارد المختلط بالابخرة المائية ولا يصل
اليه اثر شعاع الشمس الا منعكسا من وجه الارض
وفي طبقة زمهريرية وهي منشأ الثلج والبرد والصاعقة
الرابعة الهواء الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان
الاوليان منها حارتان للنار والارض للماء فحاصل كلامه
ان كلا من الطبقتين الاخيرتين يستفيد كيفية البرودة من
مخالطة تلك الابخرة المائية لكن الطبقة الرابعة لا تبقى على صرافة
برودتها الى الكثير من مخالطة تلك الابخرة لوصول اثر شعاع
الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي يقطع بتقطع
عنها اثر شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده
اليها كان بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع البخار

لشتق الخاصل بالتكاثف والابخاد فالمجتمع هو السحاب والتغاطم
هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب
قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعد اجتماعها
فان وصل قبل اجتماعها منزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها
بل وصل بعده ينزل برد (بفتح الراء) واما اذا لم يصل البخار
الى الطبقة الباردة الزمهريرية لغلبة حرارة الموضعية للصعود
فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ما طرا اذا اصابه برد كما حكى
الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسفل بعض الجبال صعودا
بسيرا وتكاثف حتى كان بكبة على وهدة فكان هو فوق تلك
القامة نرى الشمس وكان من كثرة ما اهل الغربة التي كانت هناك
عطروا وقد لا يصعد ويبقى ضبابا ويرتفع باحدى حرارة يصل
اليه الطيفة وان كان قليلا فاذا اصابه البرد الى برد الليل
فانه لم يجد محللا وان اجد محللا فهو الضبوب وسببه الى العلل كثرة
النبع الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد
الشديد فيحصل من هذه الاقسام المذكورة ولذا قد يخص
السبب فيما يسبق بالاكثر وامام الرعد والبرق فسببهما ان الدخان
هو اجزاء ارضية يحللها الحرارة اجزاء صغارا رطبة تلطفت بالحرارة لا



لا تميز بها فاذا اصاب لغاية الصعود ارتفع مع البخار فتغلظ
والتقد السحاب من البخار واحتبس الدخان بينما بين السحاب
فيصعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او ينزل الى السفل
لزواله بها فتفرق السحابة صعودا او نزولا غير بقاء حينئذ فيحصل منه
صعقات بل هو الرعد بتبعيته واذا تصعد الدخان ما فيه من
الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية للحرارة كان سببا فاعلا
ان كان لطيفا وينطفئ بسرعة وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفئ
حتى يصل الى الارض واذا وصل البها فان صار لطيفا تبدد
المحل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المنيعة فيذيب الذهب
والفضة والقرة مثلا ولا يحرق الا ما احترق من الذنوب
وان كان غليظا جدا فيحرق كل شيء اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل
فيحدث الرجفة واما الريح فقد تكون سبب السحاب اذا تعلل
لكثرة البرد اندفع الى اسفل فصار رطوبة بالحركة وتحلل الاجزاء
الغالبة التي فيها بالهواء فصار هواء ونجحا اي رجحا وايضا تنوع الهواء
بالاندفاع المذكورة فيحصل الريح وقد يكون الاندفاع بعوض
بسبب تراكم السحاب وتراجمها او لاضطراب في العوام فيندفع
الكثيف الرقيق فيصير السحاب من جانب الى جهة اخرى وقد تكون

تشتعل النار به نازلة الى الارض ويبقى الطريق واما النازلة والتي
العبوز فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض بميل الجبة ويبرد
بها الى بالارض فينقلب مياها غنطة بارزا اجزاء البخار به فاذا اكثر
بحيث لا يسعه الارض اوجب تشقق الارض وانبثق فيها
العبوز وقال ابو البركات في المعتبر ان السبب في العبوز والعيون
وما يجري مجراها هو ما يسيل من التشقق ومياه الامطار لانها تجد
تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استحالة الابوبة والاعجة
المخضرة في الارض لا مدخل لها لما ذكر واجيب بان باطن الارض
في الصيف اشد برودا منه في الشتاء فلو كان سبب هذه العيون
لوجب ان تكون العبوز والعيون ومياه الآبار في الصيف
اكثر منها في الشتاء والمقطوع به خلافه وذكر على ما دلت
عليه التجربة ويلحق ان السبب الذي ذكره المص واجيب
في المنع الخامس على انه لا يجوز ان يكون هو السبب التام لما ان انه
لا يجوز ان يكون ذلك سببا في الجملة واذا غلظ البخار بحيث
لا ينفذ في مجاري الارض او كانت الارض كثيفة عديمة
المسام اجتمع طالبا للخروج ولم يكنه التفوذ في الارض
الارض فتزلزلت الارض وكذا البرد والدخان وربما قويت

صاحب المعتبر معتبر لا محالة الا
انه غير مانع من اعتبار السبب الذي
ذكره ح ده

قوة المادة

تشقق

فوبت المادة على شق الارض فحدثت صوت هايل وفدفع
نار كثيفة قوية المقتضية لاشتعال البخار والدخان المحترقين
على طبيعة الدخن فصل في المعادن المركب التام هو
الذي له صورة نوعية تحفظ بتركيبه اما ان يكون له نفوس وغاذ
اولا والثاني هو المعدني والاول اما ان يكون له حس وحركة
ارادية اولا يكون فالثاني هو النبات والاول هو الجماد
وقد يقال لم تتعرض دليل على ان المعدن والنبات ليس لهما حس
وحركة ارادية فان المعدن ليس له نفوس وغاذ غاية عدم الوجدان
وانه لا يدل على العدم ولذا اختار بعض الشارحين المركب
ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق
كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدني وقد يتمسك في الشعور
النبات واختياره في الحركة بما ثبت بالتجربة من ميلانه على سمت
استقامته في الصعود اذا كان بناؤك مانعا فانه قبل
ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى ذلك
الاستقامة وفي شجرة النخل والتفاح امارات شاهدة
بذلك وتمسك ايضا لاعتداد المعدن بما ظهر في المرجان
من صفة النباتية والاوجه المختبرة في الارض اذا كثرت

من العناصر الاربعة

وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنعة فيه الى ان يجوز زيادة عليه
صفة للجسم اي جسم مشتمل على القوة وقيد عليه انه صفة كمال
اي كمال لذاته والى واحد به عن صور البسائط والمعدنيات
من جهة ما يتولد ويربو ويتغذى فقط واحترز به عن النفس
الحيوانية والانسانية فلها قوة مغايرة لاجل بقاء الشخص
وهي القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه
وتخلصت تلك القوة ذكر الجسم المشاكل بدل ما تتحلل عنه
بالحرارة الغريزية او غيرها والمغايرة لاجل بقاء الشخص
والعبارة ان يقال قوة تغذية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية
وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه في اقطاره طولا وعرضا
وعمقا فقيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في
اقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار
توجب النقصان في البعض الآخر وفيه نظر لان زيادة
الجسم المتغذي في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لا بتبدله
وذلك انما يكون كذلك فتقدير الزيادة الصناعية ايضا
اذ اضافة الصانع الى السمكة مقدارا من السمك فصلة
الزيادة في الاقطار الا انها بدلت كمال السمكية في السمكين



السمن والورم اذ ليس غايتها بلوغ الجسم الى كمال المتغذي
وقيل هي غير جائز بقوله على شاكلة طبيعي الى نسبة
تقتضيها طبيعة الكل وقد يقال ان السمن والورم خارجان
بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه
لا يزيد في الطول وفي العرض والعمق وامّا الورم فلما سنبين
تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين وافول
قد يحبث لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره الثلثة ان
يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل واحد من اجزائه
وقد صرح بعض المحققين بان السمن تزيد في الطول ايضا
وقوله قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي يأخذ من الجسم الذي
هي فيه جزءا او يجعله مادة فضلة ومبدأ لمثله او لشخص من جنسه
لسنبين النقل واعلم انه ههنا مقامان قوي احدهما ما يجعل الجزء
المستفيد للمثلية جنسا في الاشخاص وثانيهما ما يجعله كذلك من
الشخص الحاصل من الذكر والانثى او الاترك لعضو مخصوص بان
يجعل بعضه مستفيدا للعظمية وبعضه مستفيدا للعصبية ثم اخر
ذكر والمولدة مجموعها بين القوتين فوحدتهما اعتبارية
وثالثهما ما يصور سواد الاعضاء بصورها المناسبة بها

اعلى الى قريب من الاربعين ثم تبتدا بالضعف فلا يقوى
على تحصيل مآب وفي المحلل وذكر رئيس الاخلاط الخلق
الذي لا يتبين اعلى الى قريب من السنين وفي سن الانحطاط
الظاهر الذي هو ما بعده الى اخر العمر

فصل في الحيوان

وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي
من جهة ما يدرك الجزئيات الحسية وينحرك بالارادة
اقول بالمناسبة لانه اذا اراد الاتي من جهة هذين اللهم من
فحفظ على ما مر في النبات فلا يصدق التعريف على النفس
الحيوانية لانها انما تنسب من جهة الافعال النباتية ايضا واراد
الاتي من الحيوان مطلقا فحفظ التعريف بالنفس الناطقة من
فالمناسب ان يقال من جهة ما تفعل الافعال النباتية ويدرك
الجزئيات الحسية وينحرك بالارادة فحفظ اللهم الا ان يقال
انه ذهب الى ما مر فيه بعضهم من ان يد الحيوان يشتمل على حس
معدنية بحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية
والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية
ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانها وان
تضمن رعنها انها الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها

سؤال الاول من باب النفس مراجعة

لكنها ليست النبية من جهة فعلها باعتبار ما يخصها من الآثار
قوة مدركة وقوة محركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن
اما التي في الظاهر فهي الحس والمراد بالحس المعلوم لنا من الحواس الخمس
الحس لا ان هناك تحقق الادراك او التحقق منها كذلك الحيوان
انما يتحقق فيه نفس الادراك اي لبعض الحيوانات وانما نعلمها
على ان الملك لا نعلم قوة الابصار والعين لا يعلم لذة الجماع
السمع وهو قوة موضوعة في العصبة المفروشة في مقعر
الصماخ التي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف
بكيفية الصوت لتموجه الحاصل من قرع او قلع عنيفين بتقاوم
المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وفي عمارة قرع الهواء
ادراكه القوة المودعة فيها وكذا اذا كان الهواء قريبا وليس
المراد بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة انه هواء
واحد العصبة بتموج وتكيف بالصوت وبد منه بل انه هواء
ما يجاوره وذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف
بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الذي
في الصماخ فيدرك السامعة والبصر وهو قوة في ملتقى
عصبتين ناشئتين من مقدم الدماغ فجوفتين تتقاربان

ثم يبدو

من غير استحالة في الهواء ولا تخيير واتصال والذوق وهو
قوة في العصبة المفروشة على وسط اللسان وادراكها بتوسط
الرطوبة اللعابية بأن يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم
ثم تنفوض هذه الرطوبة مع مجاري العصب الى الذائقة فالمحسوس
بالذات كيفية ذي الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول
الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة او بأن يكيف نفس الرطوبة
بالطعم بسبب المجاورة فتفوض وحدها فيكون المحسوس كيفيتها
واللمس وهو قوة في العصبة المفروشة على سطح البدن ودنيه
المجسة راجع الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ
انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة
واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين الثقل والصلابة
ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة واما التي في الباطن
فهي اما قوة تحس بالاستقراء كالحس المشترك والخيال والوهم والحافظة
والمتصرفة عند جمهورهم من المدرك مع ان القوة المدركة منها
هو الحس المشترك والوهم فقط لان الباقي معين على الادراك
اما الحس المشترك او يسمى بالفيثاغورثية بساطا يتأدى اليه جميع
المحسوسات قوة واحدة في مقدم التجويف الاول من التجاويف

ناها

صورة ثم وخلصنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى فالحكم

عليها بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك فلولم يكن تلك الصورة محفوظة

فيما زعمنا من الذهول لامتنع منا الحكم بانها التي شاهدناها قبل ذلك

قبل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الحفظ ظاهرا في بعض

الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول

والنسيان بالكلية الاتصال بها وعدمها واعترض عليه بان الغائب

عن الحافظة للصورة اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية

فالاول باطل لانه المفارق لانه يتسلم فيه الصورة لانه التي تكتنفه

بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان يدرك الاشياء

بالقوة الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص وسمع مباحثة

الغير وسماعه وبطلانه ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث

لانه لا يلزم من كون الغائب عن الحافظة للصورة قوة جسمانية امكان

ان يدرك اشياء بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال

حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع مباحثة الغير وسماعه

بل اللازم منه امكان ان يدرك اشياء اخر بقوة جسمانية

غائبة عنا بالاتصال كالقوة الحاكمة في الاجرام السماوية وهو غير

البطلان وقد يقال الذي يدل على وجود هذه القوة ان

قوة حسية

قائله فخر الدين الرازي

على ما زاده

الجسمانية

الحالة

المتخيلة



الصورة | اي قبل حفظها غير اولي يحفظه

ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون الاخر كالماء

فانه يقبل والحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد

فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة

وهي الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال وهذه النظر لان الحفظ مسبوق

بالقبول ومشروط به ضرورة فعند اجتماعهما في قوة واحدة يسبقهما

بالخيال على ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل

فاجتماع الحفظ والقبول في شيء واحد لا يقدح في قبول الواحد

لا اكثر عنه الا الواحد واما الوهم فهو قوة مدبرة الدماغ

لكن الاخص بها اي التجويف الاوسط من الدماغ

يدرك المعاني وهي ما لا يدرك بالحواس الظاهرة الجزئية

الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب

مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة

مرتبتها اول تجويف الاوسط من الدماغ تحفظ ما تدركه

القوة الواهمة من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في

المحسوسات وهي خزانة القوة الواهمة واما المتصرفة فهي

قوة مرتبتها البطن الاول من التجويف الاوسط من الدماغ و

سلطانها في الجزء الاول من ذلك التجويف من شأنها

الا غالبا بالقوة

المتصرفة

تركيب بعض للخيال او الحافظة من الصور والمعاني مع بعض
وتفصيل بعضه عن بعض وهذه القوة اذا استعملها العقل
سميت مفكرة وان استعملها الوهم سميت متخيلة فاذا قيل
كيف يستعمل الوهم الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها
اجيب بان القوى الباطنة كلها آلات للنفس فينعكس الى كل منها
ما ارتسم في الاخرى والوهم هي سلطانه تلك القوى فلها تعرف
في مدركاتها تابعة له تسلط على مدركات العاقلة فتشاركها
وتحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة
وفاعلة اما الباعثة وتسمى شوقية فهي التي اذا ارتسم لها الخيال
صورة مطلوبة او مهروبة عنها حركت الى تلك القوة الفاعلة
على التحريك الى الاعضاء وهي القاعدة الباعثة اذا تحركت
الفاعلة على تحريك ما يطلب به الايصال او التحلل المتخيل سواء
كانت صادرة عن نفس الامر او نافعة لحصول اللذة سميت
قوة شهوانية تلك التي بها هذا تابع للشوق الى تحصيل الملايم
التي شهوة وان تحركت الباعثة الفاعلة على تحريك ما يدفع
به الشيء المتخيل سواء كان ضارا في نفس الامر او معتقدا طالبا

طالبا للغلبة سميت قوة غضبية لانبعاث الميل على الشوق الى دفع
المنافي التي غضبا واما الفاعلة وهي التي تعد العضلات
بقبضها وبسطها وشنجها وارخائها على التوالي فصل في الانسان
وهو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي
من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات بالذات ويفعل
الافعال الفكرية والحدسية فلها باعتبار ما تختص بها من الآثار
قوة عاقلة يدرك بها التصور او التصديقات الى الامور
التصورية والتصديقية وتسمى عقلا القوة العقل النظري والقوة
النظرية وقوة عاملة يحرك بها الانسان الى الافعال الجزئية
بالفكر والروية وبالجدس على مقتضى الرأي او الاعتقاد وتختص
باسم الافعال وتسمى عقلا القوة العقل العملي والقوة العقلية
والنفس باعتبار القوة العاقلة لها واسم اربع المرتبة الاولى
ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها اي
التي يكون تعقلها بالاكتساب فان النفس لا تخلو عن العلم التصوري
بنفسها وهي ان هذه المرتبة العقل الهيولاني لان اكثر الطلاقه
على النفس في هذه المرتبة وكذا المعارف وسائر المراتب والمرتبة
الثانية ان يحصل لها المعقولات النظرية بالبديهة بسبب

احساس الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات
فان النفس اذا احتسبت جزئيات كثيرة واشتمت صورها
في الآلات الجسمانية واحتفظت بنسبة بعضها الى بعض بالقوة
الخيالية يفيض عليها من المبدأ الفياض صور كلية واحكام فيما بينها
بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان تنتقل من المبدئيات
الى النظريات بالفكر او الحدس وهي العقل بالملكة فيقال للمفكر
انها من ملكة الانتقال الى النظريات وهذه نظرا الى ان هذه
المرتبة اقرب مرتبة الى الانتقال والمراد بالملكة ههنا ما يقابل
الحال اي الكيفية الغير الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات
راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس
فيها وجود الانتقال اليها بناء على قوته كما سمي العقل عقلا
بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قوية من العقل جدا او
والمرتبة الثالثة التي يحصل فيها المعقولات النظرية لكن لا نظرا اليها
بالفعل بل صارت قوية بحيث تحضرها متى شاءت
بلا حاجة الى كسب جديد وذلك اذا حصل اذا لاحظت
النظريات الحاصلة قوة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة
تقتدي بها على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال



او قطب الدين الرازي
صاحب
وقال الملخصات عندي انه لا اعتبار بملكة الاستحضار في العقل
بالفعل بل القدرة على الاستحضار كافية فيه فاذا احضرت المعقولات
وذهلت عنها فهي قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لو لم تكن
عقلا بالفعل لم تخرج عن القوة النظرية في الاربعة فلا بد
من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان
نظائع معقولا بالنسبة وهي العقل المطلق اعتبر الشيخ
بالقياس الى كل معقول بانواده والمشاهدة وقد عبر عنها في هذه
الشاة وقد تعتبر بالقياس الى جميع المعقولات معا والاطلاع
اتفاقا ان تكون في دار القرار وهم من حيث هم حاضرون
لجميع المعقولات كاملة لا يشغلهم شأن عن شأن لكونهم مجردين
من ابدانهم فيدركون بسلك الوحدة التي تشاهد المعقولات
وانا اعلم ان العقل بالفعل متأخر في الحدوث عن سماه العقل
عقلا مطلقا لان الادراك علم يشاهد بعد آلات كثيرة لا يصير
ملكة ومتقدم عليه بالشاهدة لان الشاهدة تزول بسرعة
وسبق ملكة الاستحضار مسيرة فيتوصل بها الى مشاهدته
فمنهم من ينظر الى التأخر في الحدوث فجعله رتبة رابعة
ومنهم من ينظر الى التقدم في البقاء فجعله رتبة ثالثة وسيق

ان الذات الواحدة الشخصية هو ان الذات الواحدة النوعية
او الجنسية وقال في الطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج
ومشتركة بين افرادها وهي ان ورد منها موضوعة للشخص
معين وليس المشترك بين ذلك الافراد بشيء من الموضوع
والعارض معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين شيء
امور كثيرة بل المشترك هو الموضوع وحده والمحال انه فيرد
عليه بانا لا نسلم ان الموجود في الخارج هو بحيث اذا نظر اليه بانفراده
مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك
فيه بوجه فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج
لكانت مع قطع النظر عما يوضها في الخارج متعينة في ذاتها
غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة في الخارج
ومشتركة بين افراد بل هو معنى معقول اذ النفس مطابق
لكل واحد من جزئيات ذلك الخارج على معنى انها في النفس
لو وجد رابع شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص
بعينه من غير تفاوت اصلا يقضي لو وجد شخصا مثل زيد
كان زيد عين زيد ولو وجد مثلا شخصا بشخص عمرو
وكان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما

اعم

اخص

فاورد بهذه الدلالة لتحقيقه وتوضيحه الاشارة الى ان الوضع
فانه التقابل بعبارة الاعراض دون الجواهر فانه ذهب منا بعضهم
فاعتبروا التضاد في الصور النوعية ايضا فقد يتقابلان وهما
اللذان لا يجتمعان ان لا يكون احتماعهما في شئ واحد اراد به الموضوع
او المحل على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية وعدمه والاظهر
فالمتبادر من اخذ الموضوع او نحوه في المتقابلين بالعدم والملكة
ان المراد هو الاول ليجوز ان يكون هو ذكر اشارة الى ان ذكر
المتقابلين لا يغير انما بالنسبة اليه من جزئية او قيد فتخلي هذا القيد
لا دخال المتضائفين كالابوة والبنوة العارضين لزيد من
جهتين وتوقيف فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا
عرضا بتين لانهما اضافتان فيها بس بالقياس الى الاخر واجيب
عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضائفتان وهو جواز اجتماعهما
في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن المقيد
والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين فتدبر

اقسام التقابل ما ذكره وانسامه اربعة فالوا لانهما اما وجوديان اولا وعلى
الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما المتضائفان
اولا وهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا

الطويل

زيد هذا القيد لم يكن التوبة جامعا كتقدم الواحد على الاثنين و
الثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على غيره رضي الله عنهما والرابع
المتقدم بالمرتبة وهو ما كان اقرب من مبدإ محدود كترتيب الصفوف
في المسجد منسوبة الى المحراب وكترتيب الاجناس والانواع الاضافية
على سبيل القواعد والمنازل والطامس المتقدم بالعلية هو
الفاعل المستقل بالتأثير الذي لحاجة الشيء اليه وارتفاعه مع وجوده
وعند صاحب الحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا
بالتأثير او لا واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع يشتركان
في معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم لشيء الى
الشيء بحيث يقال للمتقدم انه مستغن عن المتأخر ولا عكس
ويقال ايضا ان المتقدم بالطبع والمتقدم بالعلية يشتركان في
ان المتقدم بالعلية يسمى متقدما بالطبع ولا عكس فان
الشمس متقدمة على حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا
في الزمان فان المعلول يحكم بانه تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس
وللحصر في الاقسام الخمسة استوائي وقد يقال للمتقدم
ان احتاج اليه المتأخر فان كان احتياجه وجوده فالمتقدم
بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن معه
في الوجود فالمتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما



والعدم من وجه هو ان يكون الشيء بحيث يوجد كل منهما مادة واحدة فان القديم بالزمان يوجد بدون
بالذات كالواجب تعالى فانه قديم بالزمان وليس بحادث والذات تعدم باعتباره ويوجد بالغير الصلاة وتوجد الحادث بالذات بدون
القديم بالزمان في الحوادث الزمانية توجد معه في العقول العشرة والافلاك فانها قديمة بالزمان وحادثة بالذات لافتقارها
في وجودها الى الواجب تعالى

بينهما ترتيب فالتقدم بالمرتبة والاشرف يختص بالقديم
والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره وهو
الواجب تعالى وتقدس والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه
كالفلك والحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره
كالممكنات والحدث بالزمان هو الذي يكون لزمانه ابتداء
وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انتقض ذلك الوقت
وجاء وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية
فالقديم بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو
اعم من وجه من الحدث بالذات وهو اعم مطلقا من الحدث



بالزمان والحوادث بتمامها وكل حادث زماني فهو مسبوق
بمادة اي ما يكون موضوعا للحادث ان كان جوهرا او هيولى
ان كان صورة او متعلقا ان كان عرضا والتباين ظاهر من تفسير
سبقه والاول لا ان كان وجوده سابقا على وجوده والا كان
قبله ممكنا يستغني لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا
لذاته ثم صار ممكنا وقت وجوده فيلزم انقلاب الشيء
من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي هذا خلف وكذلك الامكان
امر وجودي اما امر موجود اذ لا فرق بين قولنا الامكان

لا منفي وبين قولنا لا امكانه له فلو كان الامكان عدميا
لم يكن الممكن ممكنا هذا فيه نظر لانا سنذكره جائز الاشياء
والعدم بانه يقال لوكانا عدميين لم يكن المتنع ممتنعا
ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا
وبين قولنا لا امتناع له وعدمه لا ولا عدم له والحل
ان يقال قولنا امكانه لا معناه انه متصف بصفة عدمية
هي الامكان وقولنا لا امكانه له معناه سلب تلك الصفة
العدمية عنه ولا فرق بين اتصاف الشيء بصفة الوجودية
وبين سلب اتصافه بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف
بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف وقد يقال معنى قولنا
امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية
انما يتحقق موصوفها والموصوف هنا هو الحادث معدوم
فيكون امكان الحدوث قبل وجوده معدوما وهو ممتنع
فقولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم ينتظم
بقي الكلام حيث لم نسلم على دعوى عدم الفرق بين القولين
بحسب العدم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة
سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه



موصوفه وهو الحادث وبين المعنى البعيد اقول فيه
بحث لانا اذا قولنا امكانه لا يغير مستلزم لقولنا لا امكان له بمعنى
انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان فيكان
العدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو المعنى المقيد بهذا
المقام لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم والامكان لا يكون
قائما بنفسه لان امكان الوجود انما يوجد بالاضافة الى ما يوجد
امكان الوجود اي الامكان اضافة بين الوجود وذات
الممكن فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بالمحل
الحادث وهو ظاهر ولا امر منفصلا عنه اذ لا يعقل لقيام
امكان الشيء بالامر المنفصل عنه فيكون متصفا به وهو المطلوب
وما يتوهم من ان امكان الشيء هو اقتدار الفاعل عليه فيكون
قائما به فاسد لان الاقتدار وعدمه يتعلق بالامكان وعدمه
فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع
وههنا بحث لانا لا نعلم ان المتعلق بتعلق بحادث يختص
به الحادث بالمعنى المذكور بل لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما
بشيء له تعلق بالحادث وراء تعلق المعلول بالعلة والتدبير والتصرف
ولو كان تعلق المعلول بما لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا غير

جسمانی یا لا یحتاج الی ان یکون جسمانیا او لا یحتاج

او عرضا فانی یجوز ان یکون جسمانی فانه یعلم المعقول والنفوس

بل یکفینا فی القاعدة بیانها علی الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات

العقول والنفوس ولیست باجسام ولا یمکن تعمیم الموضوع

بحیث یتناول الجسم وغیره اذ یبطل ما ذکرناه من ان ما وقعوا علی

هذه القاعدة مثل ما یجیء من ان العقول مجردة کما لا ینبغی بالفعل لان

کون بعضها بالقوة یوجب کون العقول مادیة لان کل حادث

لا بد له من مادة فصل فی القوة والفعل القوة هی الشیء

الذی یهو مبدأ التغیر الی آخر سواء کان جسما او عرضا

وسواء کان فاعلا او غیره من حیث هو الی آخر هذا للتنبیه علی

ان الامر التغیر لا یجب ان یکون متغایرا بالذات بل قد یکون

متغایرا بالاعتبار کما فی معالجة الانسان نفسه الناطقة

فی الامراض البدنیة فان التغایر ههنا اعتباری وانما

وانما اعتبرنا الامراض البدنیة لیکون المعالج والمعالج متحدین

بالذات و متغایرین بالاعتبار واما فی الامراض البدنیة

فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغایران

بالذات واعلم ان القوة قد یطلق علی امکان الحصول مع عدم



عدمه وهذا یقابل الفعل بمعنی الحصول فالمناسب ان یقتصر علی

ذکر القوة فی عنوان الفصل او ذکر هذا المعنی والتنبیه عنه وکل

ما یصدر عن الاجسام فی العادة المستمرة المحسوسة من الآثار

والافعال کالاختصاص بالاین والکیف والحرکة والسکون فهی صادرة

عن قوة موجودة فیه لانه ذلک اما ان یکون لکونه جسما او لامور

اتفاقیة او لقوة موجودة فیه والاول باطل والا لاشترک

الاجسام فیه والثانی ایضا باطل والا لکان ذلک مستمرا لان

الامور الاتفاقیة لا یکون دائمة ولا اکثریة فلم یکن اکثریا قوله

ههنا یجب لانه اراد بالامور الاتفاقیة مطلق الامور

الخارجیة فهذه القضیة ممنوعة واذا اراد بها ما لا یکون دائما ولا اکثریا

کما یفهم من کلام بعضهم حیث قال لتوجیه هذا المقام لان الامور

الاتفاقیة هی التی لا تکون دائمة ولا اکثریة فالحصر ممنوع فعلی

التقابل اخذ ذلک فی ما ذکره من ان ما لیس السبب الی المسبب اما ان

یکون دائما او اکثریا او مساویا او اتفاقیا فالسبب الذی یتأدی

الی المسبب علی احد الوجهین الاولین یسمی سببا ذاتیا وذلک

السبب یسمی غایة ذاتیة والسبب الذی یتأدی المسبب

علی احد الوجهین الاخیرین یسمی سببا اتفاقیا والسبب

العلة مقتضيا باسم علة الوجود لتوقفه عليها وذا المانع
والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع وقد يقال
ان القسم هو علة الشئ بلا واسطة والمعد والشرط من اقسامه
هذا العلة الفاعلية بمعنى الفاعل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى
الفاعل المستقل بالتأثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل
المذكورين اولا ولا يحتاج الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجه
اليه وفيه بحث لانه لا يتناول القسم الاخير للعلة الغائية اذ لا يحتاج
المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل ان
العلة الفاعلية متى كانت بسيطة اي كانت واحدة وذاتية
ولم يكن لها صفة ولم يكن لها فعل مشروط بامر ممكن ان يصدر
عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثر ما فهو مركب
لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا الاثر غير كونه بحيث
يصدر عنه ذلك الاثر لامكان تعقل كل منهما بدون الاخر فيكون
بدون كل منهما امرا واحدا بالذات فاذا فعل بذاته المتصدر
عنه امران متغايران كان مصدرا لهما اي
للمتصدر عنه اذ لو كان مستندا الى الغير لم يكن هو وحده
مصدرا للاثرين والمقدر خلافه فكونه مصدرا لهما ممتنع



المتصدر عنه مصدرا للذي المتصدر عنه وينقل الكلام اليهما فيتسلسل
لاحتياله الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات لامتناع
التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق البسط فيقال اذا كان كل من
معنوي مصدرية هذا او مصدريته ذلك نفس الواحد الحقيقي
كان الامر بسيطا ما بينهما مختلفا واذا كان داخلا فيه او حل
احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط واذا قوبل احدهما
وكان الاخر عين الجزء التسلسل فقط فان دخل احدهما
وخرج الاخر لزم التركيب والتسلسل معا فالاقسام ستة فالحق
في هذا المقام بحيث هو ان يقال اولا فلانه لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر
عن الواحد الحقيقي شئ اذ لو صدر عنه شئ لكانت مصدريته
لذلك الشئ امرا مغايرا له لكونها نسبة بينه وبين غيره فهو
اما داخل فيه فيلزم تركبه او خارج عنه معلول له فلا ينقل
الكلام الى مصدريتها او تنقل الى الصادر هناك ويتسلسل
احدهما ذكر الشئ الصادر عن الواحد والثاني مصدريته
لذلك الشئ لا شيئا واحدا او هو مناف لما ذهب من ان الصادر
عنه الثاني والعلة واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري
فيستغني عن المصدر وقد يقال لا يبعد ان يجوز للعلة خصوصية

واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره او غيره ما دام يتعلق
ما دام يتعلق واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثره
عن غيره الخلاف الفعل والانفعال بين التأثير والتأثر
لا هيئة الاول تعرض للشيء بسبب التأثير والتأثر
كالتسخن ما دام يتسخن فيه تأثر اما الانفعال
امر غير قار وكذا الفعل ولذا عبر عنها بأن يفعل وان ينفعل
دلالتها على التجدد والتقضي واما الامر المستمر المترتب عليها فانها
عليها ودلالتها الكيف العرض الثاني في الوجود بالصالح
وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول فصل في اثبات
الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون
قابلا للعدم وبيانه انا نقول اما ان لم يكن له الوجود او يكون
واجب لذاته يلزم من الاول المحذور المذكور فيكون
جملة وكلية من احاد وكل واحد منها لكن لذاته فكل جملة
لاحتياجها الى كل واحد من اجزائها الممكنة والممكن
اولى بان يكون ممكنا فيحتاج الى الجملة الى علة موجودة خارجة
الى خارجة عن الجملة والعلم به بديهي اذ ضرورة ان كل ممكن يحتاج
وقد مر مرارا ان قال انما ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولان انها

موجبة بيانه

ولا جزء منها اذ علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها وذلك لان كل
جزء لكن محتاج الى علة فلو لم يكن علة الجميع علة لكل واحد من
الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا تكون تلك الاولى
علة للجميع بل لبعضه فقط وهو خلاف ما فرض ان يكون هو الذي هو
علة للجميع علة لنفسه وههنا ليست لانه لا يلزم من امكان
الجملة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون
احتياجها الى علل متعددة نوعية فلا يحتاج الجملة علة موجودة
لجواز ان يكون الممكنات سلسلة غير متناهية يكون
الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا فيكون
علة الجملة جزئيا وهو مجموع الاجزاء التي كل منها معروض للعلة
والمعلولية بحيث لا يخرج منها المعلول الاخير وقال شارح
المواقف الكلام في العلة الموجدة المستقلة بالتأثير والايجاد
فلو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة بأسرها
مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال
بتوجيه هذا الكلام فحينئذ كل واحد منها اعلى علة خارجة عن
سلسلة الممكنات اذ لو لم يكن خارجة لزم اما الدور او التسلسل
والمصنف بالاحتياج الى العلة بعد ما حقق الامكان

الا المعلول الاخير

بيانه

يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فبين للبس
والفصل واما على الثاني فمن الحقيقة والتحقق وقد بيان ما بينا
من ان التحقق نفس حقيقة واجب الوجود بكل ذاتيات
توجيده فان التحقق اذا كان نفس الماهية كان نوع ذلك
الماهية منحصرا في شخصه بالضرورة اقول هذه حجة لانية اللمية
من هذا القبيل هو بيانا ان واجب الوجود حقيقة واحدة
وتحقيقها هو بعينه ثابت قائم لافعال ان يكون هناك
حقائق مختلفة واجبة الوجود وتحقق كل منها غير تحقق
ذلك من اقامة البرهان على التوحيد فصل ان واجب
الوجود لذاته واجب من جميع جهاته اي ليس له حالة منتظرة
غير حاصلة لانه ذاته كافية في نيل كل ما من الصفات فيكون واجبا
من جميع جهاته وانما قلنا انه ذاته كافية في نيل كل من الصفات
لانها لو لم تكن كافية لكان ينبغي من صفاته من غيره فيكون حضور
ذلك الغير اما وجوده علة في تلك الصفة لوجود تلك الصفة وبعبارة
اخرى هو علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت
من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير وغيبته يجب لها الوجود
لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فانه



ظ ان الواجب لذاته ح

ح جهاته ح

فانه الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها
اما الصفة من حضور غيره لحصول ذات الواجب من حيث
هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها
من غيبة لحصول ذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار
غيبة الغير وبهذا بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار امر عدم
ذلك الامر واذ لم يجب وجودها لذات الواجب بلا شرط
لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته بعد قبل هذا ينقوض
بالنسب بجواز ان الدليل منها مع ان ذات الواجب غير كافية
في حصولها لتوقفها على امور منغايرة للذات ضرورة وقبل
الاولى في الاستدلال ان يقال كل ما يمكن للواجب من الصفات
يوجبه ذاته وكل ما يوجبه ذاته فهو واجب لحصول المبادي
فقط واما الصفوف فلانها لو لم تصدق لكان وجوب وجود
بعض الصفات بغير الذات وذلك الغير ان كان واجبا
لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يتهيأ ذات الواجب
ويلزم كونها موجبة للبعض الغير وضمنا بغير موجبة اياه
من الصفات اذ الموجب للوجب موجب اولا ويكون وجوده
بموجب غاية بوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان يذهب بسلسلة

ح موجبة غاية

وكل ما هو كذلك فهو ممكن اذ لا معنى
للممكن الا ما يجوز ان يكون موجودا او غير موجود فهو مفهوم مغاير
للوجود فهو ممكن ولا شئ من الموجود بواجب وقد ثبت
بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود
الذي هو موجود بذاته لا امرا مغايرا لذاته والا لكان
ان يكون الواجب موجودا حقيقيا قائما بذاته ويكون تعقله
بذاته لا امرا زائدا عليه اذ يجب ان يكون الوجود ايضا
كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا ممكن ان يكون
له افراد بل هو لذاته امر حقيقي ليس غيره امكان تعقله والانقسام
فثبت وقام بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره قابلا
الواجب هو الوجود المطلق اي المعرى عن التقيد بغيره
والانضمام اليه وبهذا لا يتصور عروض الوجود للماهيات
الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا انها منسوبة مخصوصة
الى علة موجدة لها وكذا الحال في كل شئ
الا حصة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة عارضة لوجوده
مختلفة باختلاف الشئ يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالموجود
منها قد يكون واجبا لذاته وقد يكون ممكنا لذاته والوجود
كل منهما حقيقي وقد ذهب بعض العقلاء
الى ان الوجود امر اعتباري ليس بشئ في الخارج
كما تسمعه يقول ان هذا مذهب المتأولين والآخرين من

عروض الوجود

يتعذر

من الملك والعقل فصل في ان الواجب لذاته
عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان مادة لكان
منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها وكل مجرد عن المادة
مدرك لذاته والفصل الثاني لهذا الفصل ظاهر
بذاته يجب ان يقيد المجرد عن المادة بالقائم بذاته
لان الصور العقلية مجردة مع انها ليست بعالمة
لذاتها حاصلة عنده فيلزم عالما بذاته لان العلم
المراد ههنا المرادف للتعقل هو حصول حقيقة الشئ
مجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك قالوا المدرك
اما ان يكون مادة او لا والاول اما ان يكون محسوسا
بالحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس
اما ان يكون مدركا حاضرا عند المدرك فادراكه
الاحساس او لا فادراكه التخيل وادراكه غير المحسوس
هو التوهم واما غير المادي فاما ان لا يكون مجردا
بل كليا او يكون مجردا غير مادي واما ما فادراكه
التعقل فالباري تعالى بذاته عالم

بجميع ما يفوت حسا

بجميع الحضور

عالم هذا آخر ما بلغ من خط مؤلفه

بما ما يتوهم من ان علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة

فان قلت من این یثبت التغایر الاعتباری المصحح للنسبة قلت من حیث ان ذات الشیء باعتبار
حصولها للعلم نسبة و باعتبار مغایرة لها باعتبار اصلا یعنی لها للعالمیة و بهذا القدر من التغایر
یکفینا

شرح مواقف

والنسبة لا تکون بین الشیئین المتغایرین بالضرورة و تعقل
الشیء بذاته لا یقتضی التغایر بین العاقل و المعقول بالذات
لان العلم بحقیقة الشیء و جودة عند المدرک سواء کان
مغایرة له بالذات او بالاعتبار فالتغایر الاعتباری
کاف لتحقق النسبة قطعا و هذا او بعد العلم من حضور حقیقة
الشیء بالذات للمدرک عنده و لا یلزم من کذب
الاخص کذب الاعم و لنا کل واحد من الناس یعقل
ذاته بذاته و الا لکان له ایاه کل من الناس بنا
عاقل و الا فمعقول بنا بالضرورة و قد ثبت کما یجاء
علم الشیء ثبت بانه منتزع لاجتماع صورتین مثلین
و هو ظاهر و الجواب ان علم الشیء نفسه علم حضوری فلا یحتاج
و قد یجاب ایضا بان احد ی الصورتین موجودة لوجود
احسی و الاخر بوجود مثلی و بذلک تتمایزان فلا اتحاد
و ایضا المنع هذا یجعل المغایر ثلاثا فی محل واحد لان
یجعل احدها حاکیا و الاخر فصل فی ان الواجب لذاته عالم
بالکلیات لانه مجرد عن المادة و لواحقها و کل مجرد عن
المادة و لواحقها اذا کان فانه یجب ان یکون عالما

اعطوا فصل لواحقی

فصل السابق

عالما بالکلیات اما الصغری فلانه مجرد کما یاتی و اما
لانه مبدء کل ما سواه و اما الکبری فلان کل مجرد یکون
العلم ان یعقل و هذا بدیهی لاضطراره فیه فاذا ثبت
العلامتین الاخیرتین الاولی عن التعقل لم یجب لا تحتاج الی الاکد
تعقل بما هی بصیر معقولة فاذا لم تعقل کان ذلک من اجله
العاقل و کل ما یمکن ان یعقل و جوده یمکن ان یعقل کل
واحد من المعقولات لامکانه یمکن ان یقارنه الباقی
سائر صور المعقولات الی النفس فان الادراک و التعقل
هو حضور صورة المعقول الی العقل مجردة عن المادة و لواحقها
و کم ما یمکن ان یقارنه سائر المعقولات لانه ایا ما
ما هیته الی هیته سواء کانت فی الخارج او فی العقل لان
للطبیعة لم یتوقف علی المقارنة فی العقل فان
للطبیعة الا بتعدد او ایا ما متقدمة علی المقارنة للطبیعة
علی المقارنة فی العقل کما یاتی من المقارنة فی العقل
فصحة المقارنة للطبیعة متقدمة علی المقارنة فی العقل
فلا یتوقف علیها و الا یلزم الدور و لا یتصور مقارنة
المعقولات فی الخارج و جود القائم بذاته الا بان یحصل

ما هیته المجردة

ای المعلومات

ای عدم

ای تعقل وجوده

ای ذاته

ای فی العقل

ای سائر المعقولات

100

فوجب ان يكون عالما بها الان من يعلم العلة على ما تمت

وجب ان يكون بعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان

بها عالما علما تاما لكنه لا بد ان يدرك الجزئيات مع تغيرها

والا لكان يدرك شيئا تارة انها موجودة غير معدومة

وتارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة فيكون

كل منها الى الوجود والعدم صورة علمية واحدة وهو محال

من الصور بل لا بد من صورة الى صورة بحسب ما تقرر من انه

ليس لحالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على ما هي

كلي هيهنا طول تأمل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية

العلة يستلزم العلم بخصوصية معلولاتها الصادرة عنها

بواسطة او بغير واسطة واذ قد عرفت ايضا انتفاء علمه

بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية لا يستلزم انتفاء التغير

وهل هذا الا تناقض فان الاثبات المتغيرة معلولة

للواجب لغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بها

بحسب ما هي عليه وقد اتفقوا على ان الخصم لا يقدح في القاعدة المتفق

بسبب ما منع هذا التغير كما قد اثبت ارباب العلوم



العلوم الظنية فانهم مخصون قواعدهم بما ذكروا ان يمنع اطرادها وذلك

قالا بسبب ان العلوم اليقينية كما تفيد الكسوف لزيد يفيد بانه

نقول فيه ان الكسوف يكون بعد حركة كذا من كذا فاذا شوهد

كذا او يكون الى جميع العوارض الكلية لكنك ما علمت جزئيا

لان ما علمت لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلي غير كاف

للعلم بوجود ذلك الكسوف المخصص فهذا الذي اعتمد عالم

ينضم اليه المشاهدة او التخيل بل المشاهدة والتخيل هما السبيل

بذلك وعالمنا بكل الخواص بحسب الله تعالى سبيلا ما ذكرنا فلم يعلم

الجزئيات الا على وجه كلي قال صاحب المباحث المراد بقولهم

انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلمها من حيث

ان بعضها واقع الآن وبعضها كان في الماضي وبعضها المنتظر

بل يعلمها على استمرار من الاوقات تحت الازمنة ثابتا ابدا

الدهر وهذا كما انه تعالى عالم بكل ممكن كان نسبته الى الجميع

الامكانية على السواء فليس بالبعض اولى من بعض فزيد بعضها

بعيد او بعضها متوسط وكذلك عالم بكل زمان كان

نسبته الى جميع الازمنة على السواء فليس بالبعض اولى من بعض

حاضرا او بعضها حاضرا او مستقبلا وكذا الامور الواقعة لا

في الزمان فالمعلول موجود من الازل الى الابد معلوم منه
كل رقمة وليس رقمة على كاغذ وكاتب ومسكوك بل هي صادرة الى الصانع
عنده رقمة اوقاتها بلا تغير اصلا وليس المراد ما تفهم بعضهم
من ان علم الخياط بطبائع الاثنيات واحكامها دون خياطتها
واحوالها **فصل** في ان الواجب مريد للاشياء وجودا
اما ارادته فلان كل ما يبدو معلوم عند المبدأ وهو خير محض
غير منافٍ لما ينبغي فائض من ذات المبدأ والى المقتضي
لفيضانه فذلك الشيء مرضي له وهذا هو الارادة واما جواد
قالوا هذا افادة ما ينبغي لا لغرض اصلا واورد عليه انه خال
من الدواعي الطبيعية والمنبئة للغرض فينبغي ان لا يوصف
ان ليس بجواد واجاب عنه المحقق في شرح الاشارات
بان الجود هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض والدواعي
لا تفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة له او مضادة
للمرض ثم انها توجب الصحة او ازالة المرض فهو لا يفيد بالذات
الصحة او ازالة المرض وغيره نظر لان افادة الدواء بالذات
لا الصحة او ازالة المرض وان لم تكن افادة اولية لكنه
يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة

او العضادة للمرض وهي امور مؤثرة مرغوب فيه فهو جواد فيكون
الدواء جوادا بالقياس اليها وحق الجواب ان القصد منتفٍ في المبدأ
الجواد فضول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق الى الكمال منتظرة
او ينفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا
لغرض وشوق المناسب ان ينال اما ان يفعل لقصد شوق
الى كمال اولا والاول باطل لما مر من ان واجب الوجود ليس
له كمال منتظرة والقسم الثاني حق فهو الجواد لا بمعنى الفعل
لخالٍ عن الغرض عبث لانا نعقل العبث ما كان خاليا
عن الفوائد والمنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح
راجعة الى الخلق وان لم تكن هي لبست عبثا باعتبار علمه واقتداره
وعللا منتفية لفاعلية ملائكة اغراضا وعللا غائية لافعاله
حتى يلزم استكماله بها بل تكون اغراضا ومنافع لافعاله **الفصل**
**الثالث** في الملائكة وهي العقول المجردة وقد يطلق على
النفوس الفلكية وغيرها ايضا ويشتمل على اربعة فصول **الفصل**
**الاول** في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر من المبدأ
الاول اما بسيط الواحد لانه بسيط لا تكثر فيه بوجه من الوجوه
والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر وذي الواحد اما

ان يكون هيولى او صورة او بدنا او نفسا او عقلا لان
الجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى والصورة
هو البسيط لانها لا تتقدم بالعقل بدون الصورة فلا يكون
علة للصورة والصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه
اما بواسطة او بغير واسطة ولا يجوز ان يكون صورة لانها
لا تتقدم بالعلية على الهيولى كما قرر ولا يجوز ان يكون بدنا لامكانه
وجوده قبل وجود المؤثر المجرد المشروط وجوده والمحوج
ان يكون ذو الوضع صفة قائمة بذاته الواجب لا صفاته
عين ذاته ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل
وجود الجسم وهو اذا النفس التي تتعقل بواسطة الاجسام
فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب فيه نظر من وجوه متعددة
يظهر عليك بعد تذكر السوابق وايضا لا نسلم ان الواجب
واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية كما سلف
والاضافات يجوز ان يكون تلك الجهات مرجوعا لتاثيره فيتعدد
آثاره على تقدير وتعدد آثار المعلول الاول بحسب الجهات الاعتبارية
وايضا لا نسلم ان النفس لا تؤثر الا بالة جسمانية بل قد تؤثر
بدونها وبعض خوارق العادة كالجوزة والكرامة والسحر

والسحر من هذا القبيل على ما صرحوا به فانا نجد نفوسا
عن المادة في الذات والفعل ولا نعني بالعقل الا هذا فان
العقل هو الجوهر المستغني عن المادة في ذاته وفي جميع افعاله
والمحتاج الى المادة في بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم
لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو النفس ويكون الجاري
في اول المرتبة بدون الالة

**فصل** في اثبات كثرة العقول

وبرهانه ان المؤثر للافلاك المتكثرة المعلوم
وجودها بالمشاهدة اختلاف وجهات الكواكب المعلومة
بالرصد اما ان يكون عقلا واحدا او عقلا واحدا او اكثر
افلاكا متكثرة فان يكون بعضها مؤثرا في بعضها او عقولا
متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لامتناع صدور جميع
الافلاك عن عقل واحد كما بينا ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد ولا سبيل الى الثاني والثالث لان العقل الواحد
علة لفلك الا ما شاء ان يكون لعلة او جود الجوهري او على
النفس لا سبيل الى الثاني لان الجوهري اخس لكونه
اقرب جسما من العناصر القابلة للكون والفساد
وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاخس لا يجب

يجوز استنادها الى غير الواجب بالذات فيلزم امكان
الانفكاك بينهما قلنا امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته
لا يقتضي جواز انفكاكه عن الآخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه
نظرا الى الآخر فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول متكثرة
قيل لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الافلاك نفسا وعرضا واجيب
عن الاول بانه المؤثر لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بواسطة
الجسم لانها بواسطة آلة لها في صدور افعالها عنها وان كان كذلك
لزم تقدم ذلك الجسم الطبيعي بالطبع على الفلك فهو اما ان يكون
حاويا بالنسبة اليه او محويا او غيرهما فبطلانها كما ذكرنا
وعن الثاني بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف
يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا في الفلك
لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى محل فعلة ان كان فلكا
ونفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا ونفسا وان كان
وان كان عقلا لزم منه المطلوب فثبت ان لكل واحد من الافلاك
[illegible] بالعرض قائم بعقل يليه جهة لامتناع قيام الاعراض المتعددة
المختلفة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فيتعدد العقول
بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب [illegible] ما كان

لكان منقطة ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوي لا يكون
علة للمحوي بان يقال الحاوي للفلك مثلا اي الفلك الاعظم الفلك
الاعلى وسبب المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما معلولي
علة واحدة هي العقل الاول كما سبق والعقل الثاني
متقدم بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي
بالعلية لان مع المتقدم متقدم اجاب بان الحاوي
وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم
على المحوي ولكن الحاوي ليس بمتقدم بالعلية على المحوي
لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية
لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون
متقدما بالعلية والا لزم اجتماع علتين مستقلتين
على معلول واحد شخصي فكان يحتاج الى كل منهما للعلية
ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الآخر هف [illegible]
لما سبق الى بعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوي
والمحوي ممكن لذاته فجاز عدمهما وهو مستلزم لامكان
الخلاء اجاب بان الحاوي والمحوي كل منهما ممكن لذاته
ولكن ذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك الا امكان الحاوي والمحوي [illegible]

اذ الجزم الذي يوقف حصولها بكون هو الحق والحق على تقدير انتفائها
ح محال ماوراء اذ ذلك الجزم على تقدير انتفائها الحال ماوراء
عدد الجهات وكما ان ماوراء العدد الجهات ليس خلأ ولا ملأ
اذ لا مكان هناك فكذا حال ماوراء الجرم المذكور على ذلك
التقدير فلا يلزم من انتفائها الخلأ وانما يلزم الخلأ من انتفاء
وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان الحاوي
وسبب المحوي بمنزلة زمان الفصل الثالث في ازلية العقول
وابديتها الازلي ما وجد وهو الازل وهو الزمان الغير المتناهي
من جانب الماضي والابدي ما وجد وهو الابد وهو الزمان
الغير المتناهي من جانب المستقبل اما كونها ازلية
فلوجوه احدها وهو المذكور ههنا انها واجب الوجود بذاتها
ممكنة بالنظر الى ذاتها معلولة والا لكانت لها حالة منتظرة
فيها بالامكان الممكنة علة العقل الاول والمناسب ان يقال ان
الواجب بالنظر الى ذاته علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقرت
فاما ان تفارنها له صفة زائدة على ذاته وهو على
خلاف مذهبهم وانها منفصلة عنه فان كانت معلولة له
سابقة على ما فرضناه معلولا اولا هف والعقول ايضا

وهو العقل الاول

الازل

واجب الوجود بذاته

ايضا مستلزمة لجملة ما لا بد له من تاثير بعضها في بعض
لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان بعضي
منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة لما مر فكون هي اي
العقول بعضا من انها للحادث المادي مادية هف ويلزم من
هذا الدليل ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة ويمكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا
زمانيا لكان مادتا لان كل حادث زماني مسبوق بمادة
هف واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها لانعدام
امر من الامور المغيرة له وجودها فيكون الباري او شيء
او بعض من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور
المغيرة له وجود كل منها المغايرة لذات الثلثة احوال
لذات العلة مقارنة لها هف الفصل الرابع في كيفية
توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني
فنقول ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل
المحض والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك فيها
كثرة فيكون في اسبابها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر منه
الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه

الاول

العقل الاول

كذا لكن لا باعتبار صدورها عن واجب الوجود اذ لا يجاز
الكثرة فيه من حيث انه صادر عنه واجب الوجود لزم
ان يصدر الكثرة عن الواجب بل باعتبار انه له ماهية
ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فيلزم وجوب
الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باعتبار
يندرج فيه الاعتبار الاول مبدأ للعقل الثاني وبالاعتبار
الثاني مبدأ للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون
بالجهة التي بها اشرف اي العقل فيكون عما يوجد
واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما يوجد
ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم قال الامام في
الملخص انهم خبطوا افتارة اعتبروا في العقل الاول امكنين
وجوده وجعلوه علة للعقل وامكانه وجعلوه علة للفلك
ومنهم من اعتبر فيها تغاير لوجوده وامكانه وجعلوه علة للعقل
وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلثة اوجه وجوده
ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا تصدر عنه بكل اعتبار
امر فباعتبار وجوده تصدر عنه العقل الثاني وباعتبار
وجوبه بالغير تصدر عنه نفس وباعتبار امكانه تصدر فلك

العقل الثاني

فتارة

فلك وتارة من اربعة اوجه زادوا على ذلك الغير وجعلوا
امكانه علة لابو الفلك وعلة لصورته واعترض الامام
الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفى بها ان يكون الواحد
مصدرا للمعلولات الكثيرة فذات الواجب تعالى بصفاتها
ان تجعل مبدأ الممكنات باعتبار ما لها من السلوب والاضافات
من غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة في ذلك وبالجملة الصدور
الاول عنه ليس الا واحدا واجبا بالسلوب والاضافات

لما ثبت الابعد بثبوت الغير فليكن الغير داخلا في ثبوت

الغير لزم الدور وردا بانه لا يتوقف على ثبوت
الغير بل على تعقل الغير فلا دور والحق
ان ما يتوقف على شيء لا يتوقف على تحقق شيء من اقسام ذلك الشيء
واما الاضافة بين شيئين فلا تصور تحقق الابعد
تحقق هما ولكن ان يتبين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان
صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بانه
اذا فرضنا مبدأ اول ولكن ان يصدر عنه شيء واحد
ولكن يجب فيه اول حيث معلولا ثم من الجائز
ان يصدر عن هو سلب شيء ولكن يجب وعن وجه

بخط
محمد

شيء والكيف ويسمى كوزنا ثانية المراتب سنبا لانه مقدم الاوضاع
على الاوزان وايجوزنا ان يصدر عن ب بالنظر الى آنيتي
آخر صار ثانية المراتب ثلثة سنبا ثم من الجائز ان
يصدر عن آ بوسط ه وحده بيتي وبوسط د وحده
ثانيا وبوسط ه د معا ثالث وبوسط آ ب رابع
وبوسط ب د خامس وبوسط ب آ د سادس وعن
ب بوسط ه آ سابع وبوسط ه د ثامن وبوسط ه د
معا تاسع وعن آ وحده عاشر وعن د وحده حادي عشر
وعن آ د معا ثاني عشر وكل هذا ثالثة المراتب
ولو جوزنا ان يصدر عن الشيء بالنظر الى ما فوقه
شيء واعشرنا التركيبات المتوسطات التي يكون فوق واحد
صار ما في هذه المرتبة اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوزنا
هذه المراتب جاز وجوده كثرة لا يحصى عددها بامرتبة واحدة
بهذا ما ذكره المحقق الطوسي في شرح الاشارات موافقا
لما في التلويحات وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك
الى العقل الذي يتصل الى التاسع العقل الثاني يصدر عنه
فلك القمر وعقل عاشر وهو المبدأ الفياض والمدبر لما تحت

[illegible] فلك القمر وهو العقل الفعال لكثرة فيه وتأثيره
لعالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرئيل فيصدر عنه
هيولى العناصر والصورة الجسمية والصورة النوعية
المختلفة بشرط استعداد الهيولى وليس باستعداد الهيولى
لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد
اذ العقل ثابت لا تغير فيه بل استعدادها بسبب الحركات
السماوية فانه بتلك الحركات تحدث اوضاع سماوية مختلفة
تختلف بها استعدادات هيولى العناصر فصدرت حركة فلك
تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد في الهيولى
موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى
وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث المناسب بان
يقال مسبوق بحادث لان الحركات المحدثة قبل سائر الحوادث
اما ان يوجد دائما او بعد حدوث حادث ان لا يسبل
الى الاول والا لزم دوام الحادثات فقبلية الثاني وهذه
الحوادث اما ان يوجد على الاجتماع او على التعاقب لا يسبل
الى الاول والا لزم اجتماع امور لها ترتيب في الوجود
بلا نهاية وهو محال فقبل كل حركة حركة حادثة هذا ما ذكره
غير خافية

وقبل كل حادث حادث لا الى اول ههنا بحث اذ المطلوب المذكور
انما يتم اذا قيم الدليل على نفي حادث هو اول الحوادث
واذا تبين ذلك فنقول ما ذكره مستند ركن والدليل على نفي
ذلك ان العلة التامة للحادث لا يجوز ان يكون قديمة
بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث فالعلة التامة للحادث
[illegible] على اجزاء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة
[illegible] ايضا علة تامة مشتملة على اجزاء حادث وهكذا الى غير
[illegible] الحركة الفلكية حالة منتظرة في ذاتها لذاتها مشتملة
[illegible] تتالية وضعية بلا بداية وهي الواسطة بين
عالمي القديم والحدوث ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما
بالاخر لان الحادث لا يكون علة تامة بأسرها قديمة والقديم
اذا كان علة تامة لشيء لا يتخلف عنه معلوله فلا يتحقق حادث
في سلسلة علل الى قديم ولا يتنزل قديم في سلسلة معلولات
الى حادث بل لا بد هناك من امر ذي جهتين يستمر اره
وعدم استقراره فمن حيث استمراره يستند الى قديم ومن حيث
عدم استقراره التجدد والتصارف الى اول تصير سببا
لفيضان الحوادث من القديم فان قيل فلم قلتم ان التسلسل

بستحيل ترتب امور غير متناهية بالجنسية في الوجود فلنا لانا
اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدأ ومنتهية الى غير النهاية
والاخرى ناقصة عن تلك واحدة واسقطنا الثانية الناقصة
عن الاولى الزائدة بانها تقابل الجزء الاول من الجملة الثانية
بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان
تنطبق الثانية على غير النهاية بان يكون بازاء كل واحد من الجملة
او تنقطع الثانية لسبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل
مثل الناقص وهو عدة الاحاد هف فيلزم الانقطاء فحينئذ
للجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه وهو الواحد
والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا
فيلزم تناهي الجملتين وهو المطلوب
فيها واما اعتبار الاجتماع في الوجود والترتب
ان الاحاد اذا لم يكن موجودة معا في الخارج كالحوادث
التعاقبة لم يتم التطبيق لان وقوع احاد احديها بازاء احاد
الاخرى ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة حسب الخارج
في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة
وجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يقوم

على جنس قبول اللحم للاواضع لطالة فيه بل معناه ان ذلك الشيء
يتقدم في الخارج فاذا حصل ذلك الشيء في العقل وتصور
العقل معه العدم الخارجي كان العدم الخارجي قائما في العقل
على معنى انه متصف به وحدته زوال العقل لا في الخارج اذ ليس
في الخارج شيء وقبول العدم قائم بذلك الشيء فتكون مركبة من
قبل انما يلزم تركبها لو كان قبل امكان الاعداد اختلافها و
هو ممنوع لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها وهو البدن
فان البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها
كذلك جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها
وقد يجاب بان النفس الناطقة مع انها مجردة في
ذاتها لكنها متعلقة بالبدن متوقفة في ذلك التعلق
التام والتصرف على البدن وعلى هذا الاعتبار يصح
ان يقال ان البدن محل لامكان وجودها وعدمها
حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها به
وتصرفها فيه ولما تقدم تعلقها به على وجودها فان نفسها
هذا الاستعداد تنسب اولا وبالذات الى تعلقها اعني وجودها
من حيث انها متعلقة به فانيا وبالعرض الى وجودها نفسها
فهذا الاستعداد كما في بعضها الوجود عليها متعلقة به
يذكر الى الاستعداد منسوب اولا وبالذات الى وجودها في
نفسها فانه بالبدن لانها من حيث وجودها نفسها مباينة
له والشيء لا يكون مستعدا لما يباينه بالبدن تمامه ومن هذا
ايضا جاز ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس
على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مدبرة
فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة
لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد انفعالها
تدبيرها بها فلا تزال تتوقف في تدبيرها على عدمها
لم يكن هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها نفسها لا بالذات
ولا بالعرض فلا يكون هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا
فلا بد له من استعداد اخر وقد ثبت امتناع فنائها
بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان فساد
النفس مع انه محل لامكان وجودها ولا سبيل الى الثاني لان

حادثة مع حدوث الابدان على ما ذكره الشيخ فقال
لان البدن الصالح للنفس كالمزاج فيضاف النفس عن مبدأ ما
فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلقا به نفسان اولى
على سبيل التناسخ لتعلق بالبدن الواحد نفسان وهو محال
لما قيل عليه انه ان شرط فيضاف النفس عن مبدأ ما في
حدوث استعداد البدن لم يجز ان يكون مشروطا
ايضا بان يضاف استعداد البدن لتعلق النفس بدنا
موجودا قد تعلقت به نفس اخرى حالة كمال ذلك الاستعداد
فلا تفيض عنه نفس اخرى عن المبدأ لانتفاء شرط الفيضان
ويندفع بان البدن اذا لا يصلح لكل واحد من ذانه الا لتناسخ
واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق
وانما نجيب لانا ما ذكرنا لبطلان التناسخ موقوف على
حدوث النفس وبيانه على ما ذكره فيما قبل موقوف على
بطلان التناسخ كما اشير اليه فيلزم الدور وقد يستدل
على بطلان التناسخ بوجه اخر لا توقف فيه على حدوث
النفس احدها ان النفس المتعلقة ببدن البدن لو كانت
متعلقة ببدن اخر لزم ان تتذكر شيئا من احوال

من احوال ذلك البدن لان علل العلم والتذكر بوجود النفس
الباقي كما مر واللازم بط متطعا واعترض بان التذكر
انما يلزم ان لو لم يكن التعلق بذلك البدن مشروطا والكنوف
في تدبير البدن الاخر مانعا وطول المدة مثبتا وذا بان
انما لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن بدن اخر لزم
ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان الحادثة
قطعا والتالي بط بالمشاهدة فانه قد يحدث كل يوم
عالم فلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الاف اعصار طويلة
بيان الملازمة انه لو هلك بدن واحد شخصا
فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احد نفسي الهالكين فقط
فيلزم تعطل النفس الاخر وتكثيرها فيتجمع على بدن واحد نفسان
او لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين
الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحد باكثر من البدن الواحد
والتوالي ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه يلزم ما ذكرتم لو كان
التعلق سببا اخر لازما للبتة وعلى الفور واما اذا كان جائزا
اولا زما ولو بعد حين فلا يجوز ان لا يشتغل نفوس الهالكين
الكثيرين او ينتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكر من

ازدياد
او الزائد

من التعقل مع انه لازم عن بطلانه فليس بلازم لانا الانسان
بالكمالات والتألم بالجهالات شغل عدة اللذة الخ راكد
الملايم من حيث هو ملايم فائدة للحيثية ان الشيء فهو ملايم
من وجه دون وجه كالدواء المر اذا علم انه فيه شفاء من الهلاك
فانه ملايم من حيث يشعر انه على الشفاء غير ملايم بل منافر من حيث
يشعر انه على ما ينفر عنه الطبيعة فادراكه من حيث انه ملايم
يكون لذة ودون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم فالطعم
عند الذوق والنور عند البصر والملايم للنفس الناطقة ان
يدادراك المعقولات بان تتمكن من تصورها قدر ما يمكن

ان يتبين — ان يتبع من الحق الاول فانه متعلق على ما هو عليه غير ممكن
تصور التمكن — لغيره وهو انه واجب الوجود لذاته فهو يتبع جميع حقائق الاشياء
شامل بالفعل في جميع جهاته — عن التفاوت بحسب ما ينبغي لفيضانها من الخير على الوجه الاصوب ثم ادراكه
ما يترتب بعده من المعقول بالقوة والتفوس الفلكية والارام
ويلزم الى ان كثرة المعنى الرابعة النباتية والكائنات العنصرية حتى
بصير الثقب بحيث يرتسم فيها جميع صور الموجودات على الترتيب
ان تتمكن — الذي بعد ايها فتنتهي الامر فتكون على عقلية مفاضة
ارتسام — للعالم الموجود فيه وللنفس الناطقة التي هي الحيوان



ان تتمثل العدالة التي هي التوسط بين طرفي الافراط والتفريط
وهي الفقة والشجاعة والحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة
فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية
والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت ايها هذه الكمالات
العقلية والعملية وادركتها من حيث انها كمالات لانفس
عند ما انتدبت بها لافالة وهذا الادراك حاصل لها بعد
الموت ايضا فتكون اللذة حاصلة لها بعد الموت واما قولنا ان
هذا الادراك حاصل بعد الموت لان النفس لما كانت في
تعقلاتها الى الالة الجسمانية فتكون تعقلاتها حاصلة بعد
الموت بل ينبغي ان تراد بتلك التعقلات قوتها لان
مفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن الكدورات الحادثة
التي كانت تقصد بها من تلوث بخواصها فتكون اللذات
العقلية حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذة
الحيوانية فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس
والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما
الاول فلان مدركات الحس لسبب الاكباب تحضر عنه
كالاعراض والطعوم والتروايح والحرارة والبرودة

واشتاقها وصدرت كمالات العقول من ذات الباري تعالى
وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغيرها من البديع
انه لا شبهة لاحد هنا في الشرف الى الاخر واما الثاني فلان
احدهما ادراك العقل واصل الى كنه الشيء حقيقة بتميز بين
الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس
وفصل الفصل بالغة ما بلغت وبتميز بينه وبين الخارج اللازم
والمفارق وبين اللازم بواسطة او بغير واسطة واما ادراك
العقل اقوى وثابتها انه الادراكات العقلية غير متشابهة
بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصولها الى اللذة
الكاملة بالتعقلات حالة متعلق النفس بالبدن افاكان
لتمام الخاتم وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية
من الشهوات والاخلاق الدنية على انه ليس الذي تغلب
غلبة قوة الصفراء لا يلتذ بالحلو بل يكرهه حتى ابدا
الالم ادراك المنافر من حيث هو منافر للنفس الناطقة التي
هو البنية المضادة للكمال من الجهل المركب والخلق
المذموم فالنفس اذا فارقت البدن وتعلقت فيها بسيط
الهيئة المضادة للكمال ادركت المنافر من حيث

فلو جهين بيان

بين ما بينه الشيخ واوزاده
واخواصها ثم يميز بين ص

على
واما الادراك الحسي فيكون

المريض
ببدنه

من حيث يوصل فيفوض لها الالم العقلي والى تعلقها
قبل المفارقة لانها لما كانت منغمسة بالجسوم منغمرة بالعلائق
البدنية ولم يكن منفكا انها صافية عن الشوب العادية
والطبع والاوهام الكاذبة لم يتنبه لنقصانها وفوت
كمالاتها بل ربما تخيلت اضداد ما الكمال لها اوصت
بمعتقداتها الباطلة وهيئاتها الفاسدة الوصول الى مستقذاتها
واذا فارقت صفت بمفارقتها وشوقت بفوت كمالاتها
وامتنع بقاؤها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه للباس
حصر اية النفس الكاملة بصورات حقايق الاشياء
وبالاعتقادات البرهانية الجازمة المطابقة الثابتة
اذا حصل نزهة عن العلايق الطبيعية والهيئات الرديئة
انتصت بعد مفارقة البدن بالعالم القدسي وحضرت
جلالة رب العالمين بمعتقد صدق الاضافة الى التعرف
تحققه او للتنبيه على ان النفس شأنه بصدق القول و
البنية عند مليكه بمقتدر فكان الذين امنوا ولم
يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان
لم يحصل لها التنزه عن العلايق الطبيعية بل بقي فيها

بمعنى التخلق

تعلقاتها

نفوس ناطقة

فرحة

الناس

البدنية
الهيئات الردية و مبدئها الى السوء ات تقصر بسبب تلك الهيئات
والميل مجذبة عن الاتصال بالسعادات وبقي مشتاقة الى
مشتهياتها التي الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذي
لم يبق له رجاء الوصل فتتاذى بها اذى عظيما لكن ليس
هذا الامر لازما بل الامر عارض غير لازم فيزول الالم الذي
كان لاجله قال صاحب التنبيهات الجهل المركب هو الذي لا يرجى
فيه النجاة بل يتأبد وحالها بسبب عوارض فيزول وتزول
واعترض عليه بانا نشاهد في كثير من العقايد الباطلة الملازمة
بانها حقة اذا فارقت الابدان فانها تجاوز انها تزول عنها ذلك
اللزوم فيجوز زوال العقايد الباطلة ايضا عنها وهو تقرير من اهل
السعادة وان لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصانها طالما
لم تكن قبل الموت فلا تكون مشتاقة معذبة واجيب بان النفوس
الكاملة يتمثل صور المعقولات فيها على ما هي عليه وانما
تتعذب بشهادة ما اكتسبته ووجدانها ما ادركته فحالتها
حالة دوات ادراك فقط فصارت بسبب ذلك ذوات
جبل وتم بذلك النداء بانها التي لم تكتسب اضداد الحال
فيها واعتقدت انها حال درجة الوصول الى ما ادركته

ما ادركته فانها لا تخلو تنفذ بعد الموت مفارقة فتخيب
وتقهر معذبة بتعقد انها مفارقة الوصول اليه لا بزوال اللازم
عنها حدا بة النفوس الناطقة الفارقة اذا ظهر
لها ان من شانها ادراك الحقايق بكسب المجهول مستلذ
بقوله ظهر من المعلوم لزم لها من هذا الكسب شوق الى
الكمال لكن ذلك الشوق كامن فيها لا يظهر ظهورا معتدا
به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تلهيها
عن ذكر الشوق فاذا فارقت وظهر شوقها ظهورا
تاما وليس معها سبب الكمال وآلته اي البدن وقواه
يعرض لها الالم العظيم بلاحظ تفاسها عن اكتساب
الكمال مدة متعلقة بالبدن وتشفعها لتحصيل
ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذات
الحسية والوهمية وهو الم النار الروحانية الموقدة التي
تطلع اي تبلغ على الافئدة اي اوساط القلوب
حدا بة النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم والشوق
والاشتياق اليه ايضا اذا فارقت البدن وكانت
خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها الخيبة من

تلهيها ساه

اي صرف

بيان لما كانت صارفة اذ الصارف عن الاكتساب هو
اللذات الحسية والوهمية حتما

اي تعلو

العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن الشوق والبشرة
المضادة فكانت البلابة اولى ابى اوب الى الخلاص
من فطانة بتراء الى ناقصة توجب مجرد الشوق قال النبي عم
اكثر اهل الجنة البله واما اذا لم يكن خالية عن السيات
البدنية وشاقت الى مقتضيات تلك الهيات مثالم يتعذر
البدن الذى به كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات
وبقى فى كدر السول معذبة بسلاسل العلائق فتكون
فى غصة وعذاب اليم لكنه غير دائم بهذا هو المشهور
بين الجمهور وقال اهل الكشف انها تبقى فى وحدة عن الابدان
النفوس الكاملة التى ارجعت قوتها الى الفعل ولم يبق
شئ من الكمالات الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة
عن جميع العلائق الجسمانية ونوصلت والتحقت الى
عالمها وامّا النفوس الناقصة التى تبقى شئ من كمالاتها
بالقوة فانها تتردد فى الابدان الانسانية وتنتقل
من بدن الى بدن الى ان تبلغ النهاية فيما هو كمالها
من علومها واخلاقها فحينئذ تبقى بحردة مطهرة عن التعلق
بالابدان ويبقى بعد الانتقال فسخا وقيل رجا تشرك

بتراء
بتراء
بتراء

عن فطانة ناقصة توجب
تلك الفطانة مجرد الشوق
من غير عصول الى الكمال

والت خبير بان انتقال النفس الناطقة الى حيوان دنى الاول
ذا الاوصاف الرذيلة او الى النبات او الى الجماد لا يمكن
ان يكون سببا لتحصيل الكمالات الاولى وايضا يوجد نفس
ذا النبات والجماد سوء انسانية مع ان الباعث الى القول
بالتناسخ تحصيل الكمالات وايضا تعلقها ببعض
الاجرام السماوية بط لانها اذا ان تتعلق ببعض
الاجرام مع تعلق النفوس الاجرامية لها او بدونها
وكلا القسمين ظاهر البطلان بالتأمل الصادق

تناسخ

تنزلت من البدن الانسانى الى بدن حيوانى فى الاوصاف
كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان وبسبع
مسخا وقيل رجا تنزلت الى الاجسام النباتية وسمى رسخا
وقيل الى الجمادية كالحجارة والبسائط وسمى فسخا و
قد يتال حتى تتعلق ببعض الاجرام السماوية للاكمال
ومن قرر ان الاستعداد للحكمة والوثوق على مذهب
الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار وكفى
ان الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين
ابى على وشهاب الدين المقتول قدس

تقدير كلام وطور فوق طورها عز قدره

سرها وفوق طورها طور عز قدره
خبر حقيقة كالكبريت الاحمر
ونوفق الوصول اليه
من الله الاكبر
تمت بعون الملك المتعال
فى اليوم الثالث عشر
من شهر ربيع الثانى
سنة ست وستين
وثمانمائة

٨٧٦

تناسخ

والوقوف عليه

١٤٨